وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين

– جاب الله أميرة أنيسة

– بومدوحة منال

تحت عنوان:

دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي

- حالة الجزائر (2010-2020) -

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. طيبي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. بوخرص عبد الحفيظ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بن يوسف نوة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

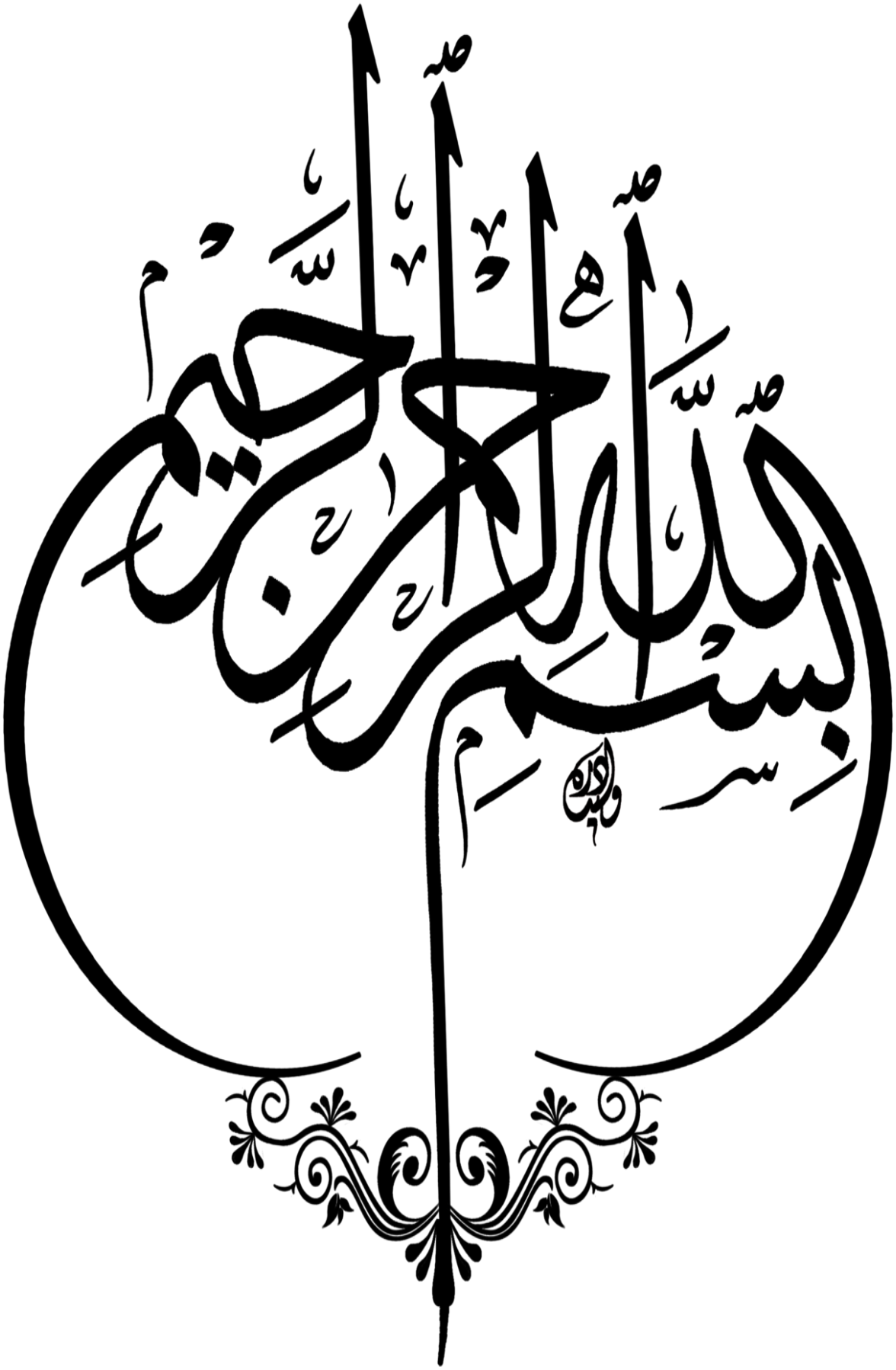
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين"

الحمد لله أولا وآخرا على ما أنعم به علي بإتمام هذا البحث وعلى ما من به

عليّ من توفيق وسداد وعلى ما منحني إياه من صحة وقدرة على

تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

وبمقتضى واجب الاعتراف بالفضل أود أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان

إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور **بوخرص عبد الحفيظ**

وذلك لما أفادني به من خبرته الواسعة وثقافته العالية

إذ لم يبخل عليّ بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة

وعلى صبره فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

وإلى كل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذه المذكرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الله عز وجل:

﴿... وقل رَبِ ارْحمهُما كَمَا ربياني صغيرا﴾.

الآية 24 من سورة الإسراء

الوالدين الكريمين رمز المحبة والعطاء حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى كل الإخوة والأخوات

إلى كل الأقارب والأصدقاء

إلى كل من آمن بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا.

بومدوحة منال

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى

وأهله ومن وفى أما بعد:

إلى أبي قرة عيني شكرا لمجهوداتك التي لا تُقدر بثمن،

ولسعيك وتعبك من أجلي حفظك الله ورعاك

وأدامك نورا لدربي. " أبي الغالي جمـال"

إلى أمي التي جعل الله الجنة تحت قدميها،

أمي الغالية " سهام" حفظك الله

وأطال في عمرك وجعلك تاجا فوق رؤوسنا

إلى أخي العزيز "عامر"

وكل العائلة الكريمة.

وإلى جميع الصديقات

جاب الله أميرة أنيسة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

مقدمة.....أ–و

الفصل الأول

نشأة وتطور البنوك المركزية

تمهيد 8

المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية.....9

المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية.....9

المطلب الثاني: وظائف البنوك المركزية..... 13

المطلب الثالث: خصائص وأهداف البنك المركزي 17

المبحث الثاني: استقلالية البنوك المركزية..... 22

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن استقلالية البنوك المركزية ومفهومها..... 22

المطلب الثاني: دوافع الاتجاه نحو الاستقلالية وأنواعها..... 25

المطلب الثالث: الموقف من استقلالية البنك المركزي..... 28

المطلب الرابع: أهمية استقلالية البنك المركزي..... 30

المبحث الثالث: معايير ومؤشرات استقلالية البنك المركزي 32

المطلب الأول: معايير استقلالية البنك المركزي..... 32

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي..... 35

المطلب الثالث: مؤشرات استقلالية البنك المركزي من جانب المسؤولية 38

خلاصة..... 40

الفصل الثاني
التأصيل النظري والمفاهيمي للاستقرار النقدي

تمهيد 42
المبحث الأول: ماهية الاستقرار النقدي..... 43
المطلب الأول: تعريف الاستقرار النقدي..... 43
المطلب الثاني: مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي 44
المطلب الثالث: إجراءات تحقيق الاستقرار النقدي..... 45
المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها 52
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية 52
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية..... 53
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية..... 57
المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي..... 67
المطلب الأول: دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم..... 67
المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف..... 70
المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات 73
خلاصة..... 76

الفصل الثالث
أهمية دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر
(2010-2020)

تمهيد 78
المبحث الأول: مراحل تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية 79
المطلب الأول: تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 79
المطلب الثاني: تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض المعدل والمتمم 83

المطلب الثالث: أهداف قانون النقد والقرض 86
المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية (2000-2020)..... 90
المطلب الأول: المسار الإصلاحي للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2020) .. 90
المطلب الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (2010-2020)..... 93
خلاصة..... 99
الخاتمة.....**101**
قائمة المراجع.....**105**
الملخص

فهرس الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2010-2020)	93
02	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	95
03	تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	97

مقدمـــة

مقدمة:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية والدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية كما إن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة ويلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة فإن البنك المركزي لي بنكا أو مؤسسة عادية إذ يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي وذلك بما له من قدرة على إصدار وتدمير النقود من ناحية والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في إصدار النقود الودائع من جهة أخرى.

وأن ما يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على تحقيقه في أي وضع اقتصادي هو أن يكون له تأثير جوهري وفي الاتجاه المناسب على ائتمان المصارف على عرض النقد وعلى أسعار الفائدة مع أن هذه العوامل ليست الوحيدة المعنية بتأثيره.

أما استقلالية البنك المركزي فهي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير.

وإن الاستقلالية في بلدان العالم الثالث وبالرغم من أهميتها إلا أنه يجب أن تكون متطلبا لدرجة التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لهذه المجتمعات وأن تتوافق والسياسات التنموية ولا تكون بمعزل عن هذا الأداء لأن طبيعة تطور مجتمعاتها تختلف عن المجتمع المتقدم.

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، والتي بواسطتها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والبطالة الناتج الداخلي والنمو الاقتصادي وغيرها من المتغيرات الاقتصادية وهي تلك الإجراءات العامة التي تتخذها الدولة للتأثير على حجم الكتلة النقدية في الحدود المناسبة بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب تحقيقه.

وفي الأخير إن الإجراءات المتبعة من طرف البنك المركزي الجزائري والهادفة إلى تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، حيث تم التعرف على مدى نجاعة الإجراءات والسياسة النقدية من طرف هذا الأخير في هذا الاتجاه، حيث تم تناول ماهية البنك المركزي الجزائري من خلال نشأته، تطوره في ظل النظام المصرفي، إذ لم يكن البنك المركزي متمتعا بالاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، بل كان قبل الشروع في الإصلاحات عبارة عن صندوق لطبع الأوراق النقدية ومكلف بتمويل عجز الخزينة الناتج عن تمويل الاستثمارات المخططة آنذاك وهو ما ساهم في اتساع المعروض النقدي وارتفاع معدلات التضخم خلال تلك الفترة.

إلا أنه وبعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية تم إعطاء نوع من الاستقلالية للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وذلك بعد إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعد توجها جديدا في الميدان المصرفي والمالي، وأعطى الاستقلالية للبنك المركزي لاتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي. كما تم تناول قانون النقد والقرض وأهم التعديلات التي جاءت فيما بعد من خلال الأمرين 01-01 و11-03، وبيان مدى استقلالية بنك الجزائر خاصة فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية، بالإضافة إلى تطورات الكتلة النقدية في الجزائر وأيضا معدلات التضخم والتي تميزت بالتذبذب من فترة إلى أخرى، هذا بالإضافة إلى تطور معدلات الصرف الخاصة بالدينار الجزائري وانتهاء بتطور وضعية ميزان المدفوعات.

1-إشكالية الدراسة:

بناء على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه بنك الجزائر لتحقيق الاستقرار النقدي؟. وحتى يتسنى لنا الإجابة على إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤلات التالية:

- ما هو الدور التي تلعبه البنوك المركزية في الإقتصاديات في الدول حاليا ؟
- ماهية الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في توجيه السياسة النقدية والإستقرار النقدي؟

- ما مكانة و اهمية بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي و المالي ؟

2-فرضيات الدراسة:

- تلعب البنوك المركزية دورا هاما في توجيه الأوضاع النقدية بإعتبارها المشرف على الإصدار النقدي، وتلعب دورا أساسيا في النشاط الإقتصادي، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي، ينطوي هذا الدور رغم أهميته على مخاطر ننشأ عن طبيعة عمل البنك نفسه أو على مستوى القطاع المصرفي أو على مستوى الإقتصاد ككل.
- السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لتحقيق أهدافه في إدارة الإئتمان البنكي، والتحكم في الكتلة النقدية، وتحقيق الإستقرار النقدي.
- إن تبني الجزائر لسياسة إصلاحات بنكية تهدف الى تنظيم وتطوير وتكييف العمل المصرفي بما يلبي حاجيات التنمية ويحافظ على الاستقرار الإقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار النقدي، استقرار المستوى العام للأسعار، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم، بهدف ضم اكبر عدد من فئات المجتمع الى النظام المالي.

3-تحديد إطار الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى جانبين النظري والتطبيقي حيث تناولنا في الجانب النظري البنوك المركزية واستقلاليتها والاستقرار النقدي والسياسة النقدية، أما الجانب التطبيقي هو دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي وذلك بالتركيز على الفترة من 2010-2020.

4-أسباب اختيار الموضوع:

سبب اختيارنا لهذا الموضوع يكمن في اهتمام الباحثين ورجال السياسة في الجزائر لما له من أهمية اقتصادية ذات انعكاس مباشر على الجانب الاجتماعي.

5-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المساهمة وإثراء الدراسات حول البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي خاصة خلال الفترة (2010-2020).

6-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ الأهداف التالية:

- محاولة الإحاطة بالمفاهيم النظرية لكل من البنوك المركزية والاستقرار النقدي والسياسة النقدية.
- محاولة إبراز مراحل تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية.
- ما مسار السياسة النقدية والدراسة التحليلية.
- يعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في معرفة دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي.

7-منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية موضوع الدراسة تم اتباع المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالبنك المركزي والاستقرار النقدي والسياسة النقدية.

- المنهج التاريخي: لسرد التطور التاريخي للبنوك المركزية واستقلاليتها ومراحل تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية.

-المنهج التحليلي: الدراسة التحليلية لأثر السياسة النقدية على بعض المؤشرات الاستقرار النقدي والاقتصادي.

- وتحليل الدور الذي يلعبه البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي.

8- الدراسات السابقة:

1- سعيدان عمر مذكرة الماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي _ أم البواقي سنة: 2008_2009 بعنوان دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، وتناولت فيها أن للبنوك المركزية دورا هاما في توجيه الأوضاع النقدية باعتبارها المشرف الأول على النظام المصرفي وخصوصا الإصدار النقدي، وما يترتب عنه إجراءات بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.

2- بوكرة كميلية مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، سنة 2009/2010 بعنوان: تأثير إستقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية حيث تطرقت الباحثة إلى موضوع إستقلالية البنك المركزي وقسمتها الى ماهية إستقلالية البنك المركزي ومؤشراتها ومعاييرها حيث إكتسبت أهمية كبيرة بإعتبارها أحد أهم مقومات الإصلاح البنكي في إطار الإنتقال الى إقتصاد السوق من جهة، ومن جهة أخرى الإشكالية العملية التي يطرحها مدى إستقلال البنك المركزي .

3- لهشمي عبد الكامل، حطاب موراد، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية بعنوان أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000/2019، جامعة تمنراست .

تهدف هذه الدراسة إلى تبين الأثر الذي تحدثه السياسة النقدية على مؤشرات الإستقرار النقدي والإقتصادي والمتمثلة في النمو الإقتصادي والتضخم والبطالة خلال تلك الفترة، باعتبار أن السياسة النقدية الركيزة المعتمد عليها بالدرجة الأولى في نجاح اقتصاديات الدول.

9-صعوبات الدراسة:

إن سعة الموضوع وتعدد جوانبه تعد أولى الصعوبات التي واجهتها الباحثة عن تنفيذها لهذه الدراسة، ومع ذلك حاولت الإحاطة بجوانب الموضوع قدر الإمكان، أما الصعوبات الثانية فتكمن في نقص المعلومات حول مؤشرات الاستقرار النقدي والاقتصادي للفترة (2010-2020).

10-خطة وهيكل البحث:

الفصل الأول: نتطرق فيه إلى كل ما يتعلق بالبنوك المركزية واستقلاليتها من تعاريف، أهمية ومعايير ومؤشرات هذه الاستقلالية، وذلك وفق ثلاثة مباحث.

الفصل الثاني: ينقسم إلى ثلاثة مباحث، يتناول ماهية الاستقرار النقدي، وما هي السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها، ودور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.

الفصل الثالث: يتناول أهمية دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر وقسمناه إلى مبحثين: الأول مراحل تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية والثاني مسار السياسة النقدية والدراسة التحليلية لها.

الفصل الأول

نشأة وتطور البنوك المركزية

تمهيد:

يعد البنك المركزي أحدث الصور لتطور الجهاز المصرفي، باعتباره أعلى هيئة فيه، فإن علاقته بهيكل هذا النظام وثيقة جدا من ناحية الإصدار النقدي، إذ يعتبر البنك المركزي أهم المؤسسات المالية والاقتصادية في أية دولة، حيث يعتبر الأداة الفعالة التي تتدخل بها الحكومة للتأثير على السياسات الاقتصادية وخصوصا السياسة النقدية، وكذلك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني.

بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، فإن موضوع استقلالية البنك المركزي يعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها. وذلك لأهمية الدور الذي يمارسه البنك المركزي في كل الدول، وعلى هذا الأساس نجد أن العديد من بلدان العالم قد سعت لضمان وتحقيق استقلالية بنوكها المركزية من خلال قيامها بتشريع قوانين جديدة أو إجراء تعديل على قوانينها القائمة.

وقد تناولنا في هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي:

- المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية.
- المبحث الثاني: استقلالية البنك المركزي.
- المبحث الثالث: معايير ومؤشرات استقلالية البنك المركزي

المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية

ما البنك المركزي هو من المؤسسات النقدية والائتمانية التي لها أهمية بالغة في النظم الاقتصادية، وقد نشأت في بادئ الأمر كبنوك تجارية لتتطور أهدافها ووظائفها تدريجيا أسوة بالتطور الفكري والاقتصادي الذي امتد فترة طويلة من الزمن.

فالبنوك المركزية ظهرت منذ أكثر من ثلاثة قرون، إلا أنها لم تنتشر ولم تباشر وظائفها إلا في مطلع القرن العشرين، ومع ذلك فإنها تمثل أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان، وتتولى إصدار الأوراق النقدية، وتراقب الائتمان وتضمن بوسائلها وأدواتها وإجراءاتها المختلفة سلامة أسس النظام المصرفي والائتماني.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث عرض مفهوم ووظائف وخصائص وأهداف البنك المركزي وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية.

قبل القرن العشرين، لم يكن هناك مفهوم محدد للصيرفة المركزية بل تطور هذا المفهوم تدريجيا، إذ أن البنوك المركزية بدأت في أول الأمر مصارف تجارية، ثم تطورت في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث، وإن بداية نشوء البنوك المركزية كانت بنشوء مصرف السويد عام 1688، ومصرف إنجلترا المركزي عام 1694 وكانت البداية لمصرف إنجلترا المركزي، والذي يعتبره بعض الكتاب والباحثين بأنه البداية لنشوء البنوك المركزية، لكونه أول من مارس مبادئ ووظائف البنوك المركزية، وعليه سنتناول نشأة البنوك المركزية من خلال نشأتها وتطورها قبل القرن العشرين وأيضا خلال قرن العشرين.[1]

[1] زكرياء الدوري ويسرى السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوني العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 12.

1-نشأة البنوك المركزية قبل القرن العشرين:

من أهم البنوك التي نشأت قبل القرن العشرين يمكن ذكر ما يلي:

- **مصرف إنجلترا المركزي:** أنشأ مصرف إنجلترا المركزي عام 1694 وكان سبب نشوئه هو حاجة إنجلترا لأموال نتيجة لحربها مع فرنسا، وهدف الحكومة آنذاك هو اقتراض المال لمتطلبات الحرب من أغنياء التجار. وقام الأغنياء بتقديم الأموال كي تقرر الحكومة أفضل العروض بنك إنجلترا أصبح محتكرا لوظيفة إصدار البنكتوت فعلا وقانونا[1].
- **مصرف فرنسا المركزي 1800:** نظرا لحالة الركود التي واجهتها فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فقد أنشأت مصرف فرنسا المركزي سنة 1800، وكان الهدف الأساسي لنشوئه هو قيامه بعملية إصدار النقد، حيث كان تكونه كشركة مساهمة، ثم مارست الحكومة السيطرة عليه من خلال تعيين محافظ واثنين مساعدين له.
- **البنك المركزي الهولندي 1814:** تأسس سنة 1814، وخول له حق إصدار النقد، وكان رأسماله مملوك للمساهمين، غير أن رئيس مجلس إدارة المصرف وأمين المجلس جرى تعيينهما من قبل الحكومة، أما الأعضاء يتم انتخابهم من قبل المساهمين.
- **مصرف النمسا المركزي 1817:** تأسس نتيجة لتدهور النظام النقدي وانخفاض من قيمة العملة النمساوية انخفاضا حادا، وهو ما دفع الحكومة عام 1817، لتأسيس بنك مركزي لمعالجة التدهور والسيطرة على عملية إصدار النقد.

[1] محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص208-209.

- **مصرف النرويج 1817:** نشأ كشركة مساهمة برأس مال خاص، إلا أن ملك النرويج قام بتعيين المحافظ ونائبه، وانتخبت إدارته ومدرائه من قبل هيئة تشريعية، ومنح هذا المصرف امتياز عملية حق إصدار النقد.
- **المصرف الوطني الدانمركي 1818:** نشأ برأسمال خاص عام 1818، لتولي أعمال مصرف الدولة الذي نشأ عام 1813، لأغراض سحب الأوراق النقدية الحكومية ذات القيم المتدهورة وأعطى له الحق في إصدار أوراق نقدية بدلا عنها، وبالتالي أصبح المصرف الوطني هو الوحيد للإصدار، وطلب منه القيام بإعداد تنظيم السياسة النقدية.[1]
- **المصرف الوطني البلجيكي 1850:** تم إنشاؤه عام 1850، كمصرف وطني وحيد له حق القيام بإصدار النقد وهو عبارة عن شركة مساهمة خاصة.
- **مصرف إسبانيا 1856:** جاء نشوء وتأسيس مصرف إسبانيا عام 1856، وكان واحد من المصارف الإسبانية التي لها حق إصدار النقد واحتكاره.
- **مصرف روسيا 1860:** أنشأ مصرف روسيا عام 1860، كمصرف دولة بهدف توحيد التداول النقدي، إضافة إلى طرح قروض الإمبراطورية الروسية.
- **مصرف ألمانيا 1876:** يعود تاريخ إنشاء النظام المصرفي المركزي والألماني الوطني إلى عام 1876، عندما صدرت العملة الألمانية الموحدة وبنك الرابح.
- **مصرف اليابان 1882:** تأسس مصرف اليابان باسم البنك المركزي عام 1882، والسبب هو إعادة النظام النقدي إلى حالة الاستقرار بعد أن شهد اضطرابات نتيجة لتوسع المصارف التجارية في إصدار النقود، والذي أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية وزعزعة ثقة الأفراد اليابانية.

[1] محمد دويدار، أسامة الفولي، المرجع السابق، ص 210.

- **مصرف إيطاليا 1893:** تم إنشاؤه عام 1893 من خلال دمج ثلاثة من أكبر المصارف في ذلك الوقت، وكانت ملكية مصرف إيطاليا متمثلة في ملكية أصحاب المصارف الثلاثة الذين اندمجوا ليشكلوا بنك إيطاليا.

2-نشأة البنوك المركزية خلال القرن العشرين:

من بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار والسبب في منح الدولة حق إصدار الأوراق النقدية إلى مصرف واحد هو سهولة إشراف الدولة عليه وإزالة حالة الإفراط في الإصدار، وكذلك إدراك الحكومات لخطورة احتكار حق إصدار العملة من قبل مؤسسات مصرفية خاصة، في حين أن عملية إصدار النقد تمس المصلحة العامة، لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأميم تلك البنوك المركزية.

3-تعريف البنوك المركزية:

يقوم البنك المركزي حاليا بأداء العديد من المهام والوظائف ذات الطبيعة المختلفة، مما يجعل من الصعب تقديم تعريف دقيق وموجز للبنك المركزي لأن في الحقيقة أي تعريف مشتق من وظائفه، التي اختلفت عبر الزمان والمكان، ويمكن إدراج التعاريف الآتية:

- البنك المركزي عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة فهو يأتي في قمة النظام النقدي للبلاد[1].

- يعرف البنك المركزي بأنه البنك الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس، وهو المحتكر الوحيد لعملية الإصدار النقدي في الدولة[2].

[1] ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص244.

[2] رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص105.

– يقصد بالبنك المركزي أيضا المؤسسة التي تلقي عليها مسؤولية إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود، أي تنظيم عرض النقود وذلك لتحقيق الرفاهية العامة، ويضمن كذلك استقرار النظام المصرفي للدولة باعتباره السلطة النقدية[1].

يتبين أن البنك المركزي هو مؤسسة نقدية مملوكة من طرف الدولة تتولى العمليات النقدية التمويلية الهامة، ومن خلال إدارته لهذه العمليات بوسائل متنوعة ومتعددة يؤثر البنك المركزي في المؤسسات النقدية بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للدولة باعتباره يتولى إدارة الجهاز المصرفي والنقدي.

المطلب الثاني: وظائف البنوك المركزية

يوجد تشابه كبير في الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في معظم البلاد، ولكن تطبيق هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى ومن أهم تلك الوظائف ما يلي:

1-البنك المركزي ووظيفة الإصدار: يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذا لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر من أهم وظائف البنك المركزي عندما أصبحت أوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة وعندما استخدمتها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها[2].

2-البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي: يقوم البنك المركزي بالاشتراك مع الحكومة، في وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة. لذلك لا يمكن أن تدار هذه البنوك إدارة مستقلة عن السياسة التي ترسمها الدولة لتحقيق الصالح الاقتصادي العام.

[1] فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الله الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص26.

[2] صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص145.

وهذا ما يفسر شرط ملكية الدولة للبنك المركزي، لتضمن بذلك تعاونا وثيقا بينه وبين السلطة الحكومية، ويعتبر البنك المركزي بمثابة المستشار المالي للدولة، ومصدرا هاما من مصادر الائتمان[1].

3-البنك المركزي بنك الاحتفاظ باحتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية:

أصبح البنك المركزي في العديد من البلدان بنكا مركزيا للتحويل، إذ يحصل على الفائض من العملات الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات لصالح البلد، ومنذ التخلي عن قاعدة الذهب أخذت البنوك المركزية تلعب دورا مهما في تنظيم احتياطات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة عمليات التحويل الخارجي.

4-بنك البنوك:

عرف ساموبلسون (Samualson) البنوك المركزية بأنها "البنك المركزي بنك البنوك ووظيفته هو التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود" ويقوم بذلك البنك المركزي بتقديم العديد من الخدمات للبنوك ويضمن الإشراف عليها لتحقيق الاستقرار المصرفي، وتتجلى وظيفته كبنك البنوك في الوظائف الآتية.

1-الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية: تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي في البنك المركزي يعادل نسبة معينة من التزاماتها، وتحدد هذه النسبة من طرف البنك المركزي وتخضع لسلطته، وذلك قصد حماية حقوق المدعين وتحقيق رقابة فعالة على البنوك من خلال خلقها لنقود الودائع، فيسيطر البنك المركزي على قدرة البنوك التجارية على إنشاء نقود الودائع[2].

[1] إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص92.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الخامسة، 1985، ص188.

2-عمليات المقاصة والتسويات بين البنوك: نصت القوانين الأساسية لكثير من البنوك المركزية في العالم على قيامها بوظيفة المقاصة والتسويات والتحويلات بين البنوك باعتبارها أكثر المؤسسات ملاءمة، حيث يحتفظ لديه بحسابات البنوك التجارية الأعضاء في النظام المصرفي، وبالتالي يقوم بعمل تصفية للشيكات بين البنوك، بمعنى تحويل أرصدة بين البنوك لكي يسوي الحقوق والالتزامات التي تنشأ نتيجة لإيداع الشيكات في البنوك والتي تمثل مسحوبات على الحساب في بنك آخر، ويقع ذلك في غرفة المقاصة بالبنك المركزي[1].

3-الملجأ الأخير للإقراض: تعتبر وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وظيفة هامة لأنها تؤدي إلى زيادة درجة مرونة القروض التي تقدم للبنوك وتوفر إلى حد كبير السيولة اللازمة للأغراض الائتمانية، مما يشجع البنوك التجارية للاحتفاظ بنسب سيولة مستقرة تضمن مستوى عال لاستقرار الجهاز المصرفي. وذلك من خلال الوظيفة المتعلقة بإعادة الخصم بتحويل البنوك وسائل إضافية أو بديلة من موجوداتها إلى نقد سائل. أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشروط معينة تحددها سياسة البنك المركزي في منح التسهيلات المالية في حالة الأزمات والظروف الاستثنائية، مما يدعم ثقة الأفراد في البنوك والقطاع المصرفي[2].

4-الإشراف على البنوك: ظهرت أهمية وظيفة إشراف البنك المركزي على البنوك التجارية خصوصا منذ بداية الثمانينات نظرا للتطورات المالية والنقدية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، نتيجة التقدم التكنولوجي في القطاع المالي والبنكي وظهور خدمات جديدة في هذه المجالات. فالبنك المركزي مكلف بنوع من الإشراف الإداري والفني على البنوك التجارية

[1] أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2001، ص182.

[2] م. أج. دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1987، ص90.

لحماية المودعين والمساهمين والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي[1]، مشاكل إشراف في الدول النامية[2].

هياكل دعم غير كافية: عدم كفاية هياكل دعم القطاع المالي، وخاصة معايير المحاسبة والنظم القانونية.

المشكلات الهيكلية: وتتمثل أساسا في سوء الإدارة، خاصة إدارة المخاطر للقروض غير المسددة والودائع التي قد تسحب، وأسعار الفائدة والصرف قد تتقلب.

ضعف الإشراف: ترتبط بالثغرات في تنظيم الإشراف المصرفي وتقنياته، وعدم كفاية قواعده ولوائحه ونقص موظفي الإشراف المدربين ذوي الخبرة.

5-إدارة احتياطات العملة الأجنبية وتنظيم الائتمان:

تعتبر وظيفتي إدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية والقيام بإدارة وتنظيم الائتمان من أهم الوظائف على الإطلاق لانعكاساتها الكبيرة على الاقتصاد الكلي للدولة.

أ-إدارة احتياطات العملة الأجنبية:

تعتبر العملات الأجنبية القابلة للتحويل من ضمن الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك المركزية بالإضافة إلى الذهب وهما من الاحتياطيات الرسمية للدولة، حيث تقوم البنوك المركزية بإدارة العملات الأجنبية للدولة سواء بيعا أو شراءا، كما أنها تقوم بتوفير العملات الأجنبية للحكومة ولأغراض التجارة الدولية، وكما تعمل على المحافظة على استقرار قيمة سعر صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية[3].

[1] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1985، ص189.

[2] هاري سنوك، "مشكلات الإشراف المصرفي في أقل البلدان نموا"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 1989، ص ص14-15.

[3] عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، النقود والصيرفة والنظرية النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص ص147-148.

تختلف نهج إدارة البنوك المركزية لاحتياطاتها من العملات الأجنبية فيما بين الدول. ولم تضع معظم الدول النامية آليات رسمية لقياس احتياجاتها من الاحتياطي أو تحدد أهدافا لإدارة احتياطاتها، التي هي في الأساس عملية ذات خطوات ثلاث[1].

- **فلسفة الاستثمار:** لما كانت هناك تكلفة اقتصادية-تكلفة بديلة-متضمنة في الاحتفاظ بالاحتياطيات، تقاس بمقدار عائداتها في استخداماتها المحلية البديلة.

- **مزيج العملات:** يعتبر اختيار المزيج المناسب من العملات في حافظة الأوراق المالية مسألة حساسة.

- **إدارة الحوافظ المالية:** هدف إدارة الحافظة المالية هو زيادة العائدات من كل عملة إلى أقصى حد مع مراعاة التقليل من المخاطر إلى أدنى حد.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف البنك المركزي

1. خصائص البنك المركزي

يقوم البنك المركزي على أوجه عدة من التمايز توضح الطبيعة الخاصة له، وتعكس لنا أهميته كبنك مركزي، تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1-يقوم البنك المركزي بإصدار ما يسمى بالنقود القانونية أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وتحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية[2]، حيث تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي الذي فوضته الدولة لأداء هذه العملية ونظرا لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض، حيث تعود له الحكومة والبنوك في آخر المطاف إذا لم

[1] باتريك. ت. داونز، "إدارة الاحتياطات العملات الأجنبية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 1989، ص ص20-22.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، (1985، 5)، ص178.

تجد السيولة في مكان آخر، لذلك يقال عنه أنه بنك البنوك وبنك الحكومة وتدخل عملية إصدار النقود في إطار رؤيته الشمولية للوضع النقدي وتصور لتطور أنه المستقبلية[1].

2-يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الاقتصادي الرأسمالي ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام.

3-يعد البنك المركزي هيئة عامة تابعة للدولة وهو اتجاه عام يسود أغلب دول العالم.

4-يقوم البنك المركزي باحتفاظه بالحسابات المصرفية للدوائر والمؤسسات الحكومية بنفس الوظائف التي يقوم بها عادة البنوك التجارية لعملائها، وهو في هذا المجال يعتبر أكثر كفاءة من الأجهزة الحكومية لما يتمتع به من مرونة في معاملاته من ناحية، ولما لها من صلات وثيقة بالمؤسسات النقدية من ناحية ثانية، ولما له من قدرة على التحصيل والصرف والتحويل والتسوية من ناحية ثالثة[2].

5-البنك المركزي يحتل مركز الصدارة في قمة الجهاز المصرفي لما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية، وبما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية دون سواها.

6-يحتمل البنك المركزي مسؤولية حماية الاستقرار المالي والاقتصادي للبلد.

7-البنك المركزي يتعامل مع الهيئات المالية والنقدية، المحلية أو الأجنبية[3].

8-إن البنك المركزي مؤسسة وحيدة في النظام النقدي والمصرفي لكل بلد ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع استقلالها بعض عن بعض، ففي كل اقتصاد قومي لا

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، (ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2003)، ص39.
[2] زكرياء الدوري ويسرى السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوني العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص43.
[3] ضياء مجيد الموساوي، اقتصاديات النقود، الإسكندرية، مؤسسة شراب الجامعة، 2002، ص247.

يوجد إلى وحدة مركزية معينة تصدر النقود وتشرف على الائتمان ولا يقدح في ذلك أن بعض البلاد تتبع نظام تعدد البنوك المركزية[1].

2-أهداف البنك المركزي

يتولى البنك المركزي تحقيق مجموعة من الأهداف، من خلال موقعه في قمة الجهاز المصرفي ومسؤوليته عن النظام النقدي للدولة. وهي أهداف مرتبطة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة. ومعدلات النمو التي تسعى لتحقيقها، وعموما فإن الأهداف التي عادة ما يعمل البنك المركزي على تحقيقها تتمثل في[2].

- تنظيم حجم إصدار النقد والتحكم فيه.
- الحفاظ على الاستقرار النقدي.
- استقرار سعر صرف العملة الوطنية.
- تنظيم الائتمان والتحكم فيه وتوجيهه وفق ما يخدم الاقتصاد الوطني.
- استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم.
- تشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

*اختلف الاقتصاديون في تقرير ما هي أهم وظيفة يقوم بها البنك المركزي، ومهما تكن هذه الوظيفة فإننا نعتبر أن أبرز أهداف البنك المركزي هي[3]:

- العمل على تحقيق مستوى عال من الاستخدام.

[1] سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005، ص257.

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، عمان، دار ضياء للنشر والتوزيع، 2000، ص107.

[3] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص17.

العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.

المحافظة على استقرار الوضع المالي للاقتصاد بشكل عام، واستقرار الأداء المالي للقطاع المصرفي بشكل خاص، وذلك من خلال[1]:

– المحافظة على الاستقرار النقدي للاقتصاد، مما يتطلب تجنيب تعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية مفاجئة أو إلى تذبذب وعدم استقرار في أسعار الصرف.

– استخدام الأدوات والسياسات النقدية المناسبة لتوفير السيولة اللازمة للنظام المصرفي، لتمكينه من تلبية احتياجات القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة من التمويل.

– تعزيز الرقابة المصرفية الحصيفة على المصارف، بما لا يعيق أعمالها وأنشطتها من التوسع والنمو، مما يتطلب التحسين من أدوات وسياسات الرقابة على أنشطة المصارف المختلفة، وبالذات التي يترتب عنها تحمل المصارف لمخاطر مالية وتشغيلية.

– تطوير آليات وقدرات الرقابة لدى البنوك المركزية على المصارف وبالذات قدرات الكوادر البشرية.

– الدراية التامة والمعرفة الكاملة بتركيبة المنتجات البنكية وأسلوب هيكلتها بما في ذلك الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة في المصارف لإدارة جميع أنواع المخاطر المتعلقة بتلك المنتجات، سواء كانت المخاطر التشغيلية أم المخاطر التسويقية أم المخاطر الإدارية.

– ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من التنسيق والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود، الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية إيجابية في ظل استقرار الأسعار والتوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

[1] تحديات البنوك المركزية المستقبلية، مقال على الموقع: http:www.aleqt.com/2011/03/19/article-516359.htm تاريخ الاطلاع: 2022/03/19.

- تعزيز سلامة جهاز المصرفي، وذلك بتعزيز قدرة المؤسسات المصرفية على المنافسة في الداخل والخارج، وتحقيق مستويات ملاءة معينة تتجاوز الحدود الدنيا المقررة من قبل لجنة (بازل)، والخاصة بكفاية رأس المال والبالغة 8%، إضافة إلى التحسين المستمر من نوعية الأصول وجودتها.

- تحسين وتطوير التشريعات المصرفية بما يكفل تهيئة البيئة المصرفية الملاءمة والمناسبة، لمواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية التي تحدث في الصناعة المصرفية العالمية.

المبحث الثاني: استقلالية البنوك المركزية

بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، فإن استقلالية البنك المركزي تعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها، وعلى هذا سنعالج من خلال هذا المبحث تقديم لمحة تاريخية عن استقلالية البنوك المركزية ومفهومها كما نتطرق إلى دراسة استقلالية البنك المركزي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن استقلالية البنوك المركزية ومفهومها

1-لمحة تاريخية عن استقلالية البنوك المركزية:

إن قضية استقلالية البنوك المركزية هي ليست وليدة اللحظة، وإنما تعود جذورها الأولى إلى بداية القرن التاسع عشر، عندما ذكر الاقتصادي الإنجليزي "دافيد ريكاردو" عام 1824 أنه لا يمكن الاعتماد على الحكومات في السيطرة على إصدار النقود الورقية، لأنه يؤدي إلى الإفراط في استخدامها، واقترح أن يتم وضع احتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم عن طريق مجلس النواب.

وقد شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ نشأتها الأولى وحتى الوقت الحاضر العديد من التطورات بسبب وظائف تلك البنوك، وتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة، حيث ظهرت الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي بعدما تجاوزت مهمة البنك وظيفة إصدار النقود إلى التأثير في اقتصاديات الدول، من خلال التناسق بين حجم المعروض النقدي ومصلحة الاقتصاد واستقرار قيمة عملة الدولة. [1]

[1] خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون النقد والقرض العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، جامعة العراق، 2011، ص ص73-74.

وأصبح هناك رغبة في دعم استقلالية البنوك المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنوك.

العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات قد تطورت بصورة ملحوظة بعد الكساد العالمي الكبير، نظرا للظروف الاقتصادية التي شهدها العالم، بعد ذلك أدت إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وفقدان معظم المصارف المركزية استقلاليتها التي تمتعت بها قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة[1].

إذ أقدمت الكثير من الدول خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين إلى اعتماد برامج لإصلاح هياكلها الاقتصادية، وخصوصا المالية منها، وما يتعلق منها بالبنك المركزي إلى الأخذ بمبدأ الاستقلالية كشرط ضروري لتحقيق سياسة نقدية واقتصادية متوازنة، وهذا ما أكدت عليه معاهدة ماسترخيت عام 1992 التي نصت على أن تكون البنوك المركزية للدول الأعضاء مستقلة عن السلطات السياسية، وعن أي تدخلات أخرى تؤثر في هدفها الرئيسي، القاضي، القاضي بتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار وأن تمتنع البنوك المركزية من أخذ تعليماتها من حكوماتها، وعن تقديم أي تسهيلات مالية لمصلحة الحكومة، أو أي سلطة عامة أخرى، وأن يكون لحسابات تلك البنوك مدققون خارجيون مستقلون[2].

[1] يسرى مهدي السامرائي وزكريا الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.

[2] خلف محمد الجبوري، مرجع سابق، ص74.

مفهوم استقلالية البنوك المركزية:

تكون استقلالية البنك المركزي إذا كان يتميز بالوحدة العضوية مميزة عن الحكومة ومن جهة ثانية يستطيع رسم وتطبيق السياسة النقدية حسب قرارات أعضاء البنك المركزي وذلك بدون تأثير مباشر أو مضاد من قبل الحكومة[1].

عرف الاقتصادي الأمريكي ستانلي فيشر استقلالية البنوك المركزية من خلال تقييم تلك الاستقلالية إلى نوعين[2]:

الاستقلالية الإدارية: وهي قابلية أو قدرة البنك المركزي على وضع أدوات السياسة النقدية.
استقلالية الهدف: وهي قابلية أو قدرة البنك المركزي على وضع أهداف السياسة النقدية.

يتضح أن الاستقلالية تعني "حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيذ سياسته النقدية، وهي بهذا لا تعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وإنما يكون هناك اتفاق وتنسيق في تحديد أهداف السياسة النقدية بينهما".

إن معنى استقلالية البنوك المركزية لا يعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي، حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في إطار المؤسسي للدولة ولكن يجب أن تكون قراراتها وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية المستقلة، وأن تكون السياسة النقدية منسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة[3].

[1] عمر عبد الحليم سليمان، استقلالية البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية، جامعة حلوان، مصر، 2003، ص6.
[2] محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص177.
[3] نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأكيد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، الأردن، 1994، ص87.

المطلب الثاني: دوافع الاتجاه نحو الاستقلالية وأنواعها

من أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية ما يلي[1]:

- سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية من خلال تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل.

- انهيار نظام (بريتون وودز) وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي.

- تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وهذا يظهر من خلال تأثير نتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وأثناء الانتخابات والهدف منه إحداث رواج اقتصادي قبل الانتخابات وإن كان قصير المدى لحين نجاحهم في الانتخابات (وهذا ما يسمى بالدورة السياسية للنشاط الاقتصادي).

- عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية، إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو، وهذه الدراسات نادت بضرورة استقلالية البنك المركزي.

- إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها.

[1] خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، جامعة العراق، 2011، ص ص74-75.

أنواع استقلالية البنك المركزي:

هناك العديد من أنواع استقلالية البنوك المركزية، لذا يتعين التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأدوات والأهداف كما يلي[1]:

1-الاستقلالية في تحديد الأهداف:

وتعني هل البنك المركزي حر في وضع الأهداف النهائية للسياسة النقدية أو بمعنى آخر حرية الهدف، وتصل هذه الحرية إلى أقصى درجة لها من الناحية النظرية، إذا ما خول إلى البنك المركزي صلاحيات إدارة السياسة النقدية دون تحديد، غير أن معظم البنوك المركزية لها أهداف تشريعية خاصة يفقدها استقلاليتها، كذلك الأمر إذا ارتبط استقرار أسعار الصرف بأهداف رقمية تحددها الحكومة.

2-الاستقلالية في تحديد الأدوات:

إن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا كان حرا في اختيار أدواته التي يراها مناسبة لأجل تحقيق أهدافه النهائية، فالبنك المركزي لا يعد مستقلا إذا ما التزم بقاعدة نقدية محددة إذن فاستقلالية البنك المركزي تكمن في استقلالية الأدوات أين تكون له السلطة في اختيار أدواته من أجل تنفيذ أو تحقيق الأهداف المحققة بالتشريع، دون البحث عن الموافقة من الجهاز التنفيذي أو التشريعي.

وللأخذ بمبدأ الاستقلالية يجب توافر ثلاثة شروط:

[1] جعفري جهان، حريدي بشرى، أثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة (1990-2017)، كلية العلوم الاقتصادية، باقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 08 ماي 1954، قالمة، سنة 2018-2019،، ص19.

– التعريف الواضح بمفهوم استقلالية البنك المركزي من خلال إيضاح السياسة النقدية المعتمدة وبصورة مستمرة مع ضرورة إيجاد صيغة رسمية لعرض متابعة أعمال المصرف من الحكومة والبرلمان.

3-الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادية:

تعكس الاستقلالية السياسية غياب تدخل السلطة السياسية في القرارات المتخذة من قبل البنك المركزي مع عدم وجود تأثير على التنظيم المؤسسي للبنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بتعيين وإقالة المسيرين وأيضا ما يتعلق بقوانين البنك المركزي، طول مدة عهدة محافظة البنك المركزي، طبيعة المسؤوليات الموكلة له، وكلها مؤشرات عن الاستقلالية السياسية للبنك المركزي، وعليه يمكن القول أن البنك المركزي المستقل سياسيا يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية[1]:

- لا يقوم رئيس الحكومة بتعيين أو تنصيب محافظ البنك المركزي.
- ليس من صلاحيات رئيس الحكومة تعيين كل أعضاء البنك المركزي.
- مدة عهدة أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي تتجاوز خمس سنوات.
- رئيس الحكومة ليس عضوا في مجلس إدارة البنك المركزي.
- تعمل كل الهيئات التابعة إلى البنك المركزي على ضمان الاستقرار النقدي.
- تتخذ إجراءات قانونية صارمة لمنع أي تواطؤ يمكن أن يكون بين الحكومة والبنك المركزي.

[1] زويش أمينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر فترة (1990-2016)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، سنة 2017-2018، ص17.

4-الاستقلالية القانونية والاستقلالية الفعلية:

إن الاستقلالية القانونية مبنية على أساس العناصر المذكورة في التشريعات والقوانين، مثل إجراءات تعيين مسؤولي مجلس إدارة البنك أو المحافظ، مدة تعيينهم، الأهداف الواجب تحقيقها، هل يوجد أحد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي، في حين نجد أن الاستقلالية الفعلية تظهر في مدى تطبيق هذه العناصر المذكورة في التشريعات والقوانين على ارض الواقع[1].

5-الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية:

تتعلق الاستقلالية العضوية بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي، وكذا شروط ممارستهم لوظائفهم[2]، أما الاستقلالية الوظيفية تضم المهام والأهداف للبنك المركزي، وطبيعة أو قوة الصلاحيات ومدى إدارة أدوات السياسة النقدية، وأخيرا استقلالية ميزانية البنك المركزي[3].

المطلب الثالث: الموقف من استقلالية البنك المركزي

في العشرية الأخيرة تزايد الاهتمام بإعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية في صياغة السياسة النقدية، وأدت التطورات إلى إثارة العلاقة بين البنوك المركزية وحكوماتها، وأن فكرة الاستقلالية لاقت تأييدا كبيرا إلا أنه لا تحظى بموافقة عامة.

[1] زويش أمينة، نفس المرجع السابق، ص ص16-17.

[2] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2، الجزائر، 2014، ص75.

[3] عبد القادر خليل، نفس المرجع، ص77.

أولا: المبررات المؤيدة للاستقلالية.

المبررات تتمثل في[1]:

1- إن مصداقية السياسة النقدية، وقدرتها على تحقيق والإبقاء على استقرار الأسعار في الأجل الطويل مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية سوف تتحسن، إن كانت صياغة السياسة النقدية بين أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة ويكون بإمكانهم النظر والتفكير للمدى البعيد، ولقد صيغ الأساس الفكري لهذا المبرر مرتبطا بمسألة عدم الاستقرار الزمني حيث أن آجل تأثير السياسية النقدية طويلة ومتغيرة.

2- يمكن الإثبات بسهولة أنه إذا كان على مصممي السياسة المنتخبين أن يختاروا بين أهداف تتعلق بالتضخم والإنتاج والعمالة، سيكون لديهم دافع للسعي وراء مكاسب في الإنتاج في الأجل القصير من خلال نقص السياسة النقدية غير التضخمية الذي يتعلق بتوزيع الدخل أو بقضايا الإيرادات.

3- توصلت الدراسات التطبيقية التي بحثت في العلاقة بين استقلال البنك المركزي وبين معدلات التضخم إلى أنه كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي كلما كان معدل التضخم منخفضا دون التأثير على النمو.

ثانيا: المبررات المعارضة لاستقلالية البنك المركزي.

رغم تعدد المبررات التي تدعو إلى استقلالية البنك المركزي، فإن هناك اتجاها آخر يدعو إلى عدم منح هذه الاستقلالية ويستند أنصار هذا الرأي إلى المبررات الآتية[2]:

[1] فوزية بلمحنوف، راضية بن رباعي، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، السنة 2014-2015، ص67.

[2] فوزية بلمحنوف، راضية بن رباعي، مرجع سابق، ص68.

1- يرى أنصار هذا الرأي أن فكرة قيام مسئولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية، هو أمر يتنافى مع مبادئ الديمقراطية، كما أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكومة.

2- أن السياسة الندية ينبغي أن تتسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة الاقتصادية، فالبنك المركزي الذي يتمتع بالاستقلالية فلا يوجد ضمان لهذا الاتساق، وأن موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود يتميز بميل السلطات النقدية لصالح السياسات الموضوعية للحفاظ على قيمة النقود.

3- مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة نقدية مستقلة وسياسات الضرائب وأسعار الصرف خاصة، وأن السياسة النقدية شديدة التأثير بالضغوط التضخمية باعتبار أن السلطات النقدية قد تستخدم سياسات مصممة لتحقيق منافع لأصحاب المناصب الإدارية العامة.

4- إمكانية عدم قيام استقلالية البنوك المركزية فعلا بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل طالما أنه يمكن لأهدافها الداخلية الخاصة أن تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية.

المطلب الرابع: أهمية استقلالية البنك المركزي

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية والمالية منذ السبعينات من القرن الماضي، وحتى هذا الوقت في ظهور أهمية استقلالية البنك المركزي للعديد من الدول، لذلك منحت لها مسؤوليات تتعدى الإمكانيات المتاحة لها، لذلك كان من الضروري إعطاءها حرية كاملة في رسم وصياغة أهدافها، وفي التعليق عن السياسات والأهداف الحكومية العامة كما ترجع أهمية استقلالية البنك المركزي إلى أن استقرار المستوى العام للأسعار يمثل الهدف الأساسي

لها وتكمن أهمية هذا الأخير إلى تحيده لمدى التزام البنك المركزي لتحقيق الأسعار حتى في ظل قيود أقل على منح التسهيلات الائتمانية للحكومة، وكما يتفق ذلك على ما يراه البعض بأن القيود القانونية على منح تسهيلات الحكومية للبنك تصبح غير فعالة إذا لم يتبع البنك المركزي باستقلاله الفعلي من الناحية العملية.[1]

فإذا اتبع البنك المركزي سياسة لمكافحة التضخم، فإن هذه السياسة يمكن أن تسفر في الأجل القصير عن ضغوط على أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار وزيادة معدل البطالة، ولكن في المدى الطويل سيترتب على هذه السياسة انخفاض مستمر في معدل التضخم، ومن هنا فإن المدى الزمني الذي سيتم فيه تقييم فاعلية السياسة النقدية يعتبر من الأهمية، بمكان حيث يتم تقييم سياسة مكافحة التضخم من ناحية آثارها الإيجابية طويلة الأجل وتكاليف قصيرة الأجل.

وتظهر أهمية استقلالية البنك المركزي في دعم مصداقية السياسة النقدية، إذا ما تعرضنا لمشكلة التعارض في التوقيت وتظهر هذه المشكلة عندما تتأثر السياسة بعامل الوقت، الذي يفيد من كفاءة هذه السياسة، فإذا لم يوجد التعهد الملزم من جانب الحكومة بالاستمرار في هذه السياسة، فإنه يكون لديها فرصة التحول إلى سياسة أخرى، ومن ثم فإن هذا التعارض في التوقيت يمكن أن يضعف قدرة صانعي السياسة في مكافحة التضخم، وبالتالي فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق المصداقية هي إلغاء إمكانية تغير السياسة من جانب الحكومة، بواسطة الالتزام بالقواعد التي يعتقد أنها مقبولة من جانب صانعي السياسة، وإذا تم ذلك بالنسبة للسياسة النقدية فإن المشكلة تتحدد في كيفية وضع قواعد رشيدة[2].

---

[1] جعفري جهان، حريدي بشرى، أثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، سنة 2018-2019، ص22.

[2] خالفي سهام، قراق صفية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، السنة 2018-2019، ص25.

المبحث الثالث: معايير ومؤشرات استقلالية البنك المركزي

تعتبر استقلالية البنك المركزي ذات أهمية كبيرة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وقد أكدت على ذلك العديد من الدراسات في مختلف الدول، ومن أجل الوصول إلى استقلالية مثلى للبنك المركزي يكون ذلك وفق محددات ومعايير ومؤشرات مع وجود عوامل عديدة لنجاح هذه الاستقلالية

المطلب الأول: معايير استقلالية البنك المركزي

تكاد تتفق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير، وإن كانت قد اختلفت في ترتيب هذه المعايير والوزن النسبي الممكن إعطاءه لكل منها، الأمر الذي أدى في النهاية إلى وجود بعض الاختلافات البسيطة في نتائج هذه الدراسة، وتجتمع هذه المعايير فيما يلي[1].:

أولا: مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة.

ثانيا: مدى التزام البنك المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر (سوق الإصدار الأول)، ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها.

ثالثا: مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل موظفي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها، ومدة ولايتهم، ومعدل استقرارهم في وظائفهم ومدى تمثيل الحكومة في هذه

[1] جعفري جهان، حريدي بشرى، أثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اقتصاد ونقدي بنكي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، سنة 2018-2019، ص25.

المجالس، وإذا كان هناك تمثيل هل يقتصر على مجرد الحضور والاستماع والاشتراك في المناقشات، أم أنه يمتد إلى حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات والاعتراض عليها، وإيقافها عند اللزوم لحين عرضها على وزير المالية مثلا أو حتى بمجلس الوزراء. يضاف إلى ذلك أيضا سلطة الحكومة بشأن البنك المركزي.

رابعا: المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف السياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف الوحيد، أم هو الهدف الأول والرئيسي مع الأهداف الأخرى، بعبارة أخرى هل يكون لهدف المحافظة على استقرار الأسعار الأولية والغلبة في حالة تعارضه مع الأهداف الأخرى أيا كانت درجة إلحاحها (مدى قدرة البنك على تنفيذ ذلك)، أم أنه يتساوى في الأهمية مع بقية الأهداف.

خامسا: مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمسائلة بالإضافة إلى تحديد الأهداف، يكون البنك المركزي أكثر استقلالية عندما يحدد القانون مهامه بعدد محدد من الأهداف، فعندما يكون الهدف الأساسي للبنك المركزي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فإن مسؤولية السياسة النقدية تنحصر في البنك المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار مرتبطة أيضا بعوامل أخرى، منها تعدد الأهداف، والإمكانيات البشرية العامة في البنك المركزي، بالإضافة إلى امتداد صلاحية البنك المركزي ليشمل سياسة سعر الصرف وذلك لشدة ارتباط فعالية السياسة النقدية لسياسة سعر الصرف[1].

ويبين كل من فراس وجوتسون التباين بين المعايير السياسية والاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي[2].

[1] جعفري جهان، حريدي بشرى، المرجع السابق، ص26.

[2] نفس المرجع ، ص26-27.

أولا: المعايير السياسية لاستقلالية البنك المركزي.

- الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي.

- التركيب الحاكم للبنك المركزي (بما في ذلك التعيين، مدة الخدمة، إقالة الحاكم والمجلس).

- مكان اتخاذ القرارات.

- المساءلة للبنك المركزي.[1]

ثانيا: المعايير الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي.

- الاستقلال المالي.
- تمويل الحكومة.
- استقلال الأدوات.

وبالطبع تتفاوت تجارب الدول المختلفة في درجة الاستقلالية التي تمنحها أو تريد منحها لبنوكها المركزية وإن الشروط المرغوب في تنفيذها لاستقلالية البنك المركزي هي:

- استقرار الاقتصاد الكلي.
- السياسة المالية الكافية للحد من الحاجة للتمويل من قبل البنك المركزي.
- الاعتراف من قبل السياستين بشرعية استقلالية البنك المركزي ووضع قيود على دور الحكومة.
- الاعتراف والتقييم من جانب المجتمع عامة بأهمية وضع أهداف الاستقلالية للبنك المركزي.

[1] خالفي سهام، قراق صفية، مرجع سابق،ص 29.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي

أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية فيما يخص العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية وبعض المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم والناتج الإجمالي وعجز الموازنة العامة، ولكن معظم الدراسات ركزت على العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم.

أولا: الاستقلالية ومعدل التضخم.

يعتقد أنصار الرأي المنادي باستقلالية البنوك المركزية بأن البنك المركزي المستقل البعيد عن الضغوط السياسية سواء من جانب الحكومة أو البرلمان، فإن السياسة النقدية التي سوف يتبعها سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم واستقرار مستويات الأسعار.

ولقد أجريت بعض الدراسات التي تبحث في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك ومعدل التضخم ومن هذه الدراسات، دراسة (Bade- Parkin) بعنوان: "قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية"، استخدم المؤلفان بيانات 12 دولة هي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا، سويسرا، أستراليا، السويد، بلجيكا، هولندا، اليابان. لبحث العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية لتلك الدول ومعدلات التضخم بها خلال فترة ما بعد بريتون وودر 1994 وباستخدام المقياسين أثبتت نتائج الدراسة أن الاستقلالية المالية للبنوك والمحسوبة عن طريق درجة التأثير المالي لم تؤثر في معدلات التضخم بمعنى آخر لم يكن هناك علاقة واضحة بين درجة الاستقلالية المالية للبنوك ومعدلات التضخم، أما بالنسبة للعلاقة بين درجة استقلالية سياسة البنوك المركزية والناتجة عن تأثير الحكومة على سياسة البنك ومعدلات التضخم.

فقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين الاثنين وهي علاقة عكسية فارتفاع درجة استقلالية البنك تكون مصحوبة بمعدلات تضخم منخفضة، ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن معدلات التضخم في كل من ألمانيا وسويسرا والتي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة أعلى من الاستقلالية أقل معدلات المجموعة التي تم دراستها.

إضافة إلى الدراسة التي أعدها (Maxiamdra-Tabellini) لبحث العلاقة بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم، ولقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سالبة بينهما.

كما توصل (Eyffiger-Han) 1996 إلى أن العلاقة بين التضخم والاستقلالية مزدوجة، فمن جهة البنك المستقل يضمن معدل تضخم منخفض في المدى المتوسط والبعيد، ومن جهة أخرى ارتفاع معدل التضخم لفترة طويلة يؤدي إلى استحداث بنك مركزي مستقل لإدارة السياسة النقدية والتخفيض من معدل التضخم، وفي الحالتين تؤدي إلى معدل تضخم منخفض عنه في حالة ما إذا قامت الحكومة بمعالجة التضخم[1].

ثانيا: الاستقلالية والناتج المحلي الإجمالي.

هناك عدد قليل من الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية والناتج المحلي الإجمالي، واختلفت نتائج الدراسات من حيث طبيعة العلاقة حيث أثبت البعض منها وجود علاقة بين استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي بينما أثبتت بعض الدراسات الأخرى أن هناك علاقة موجبة بينهما، بالنسبة للدراسة التي قام بها كل من (Tabellini-Maxiandaro-Grilli) فقد بحث المؤلفون في العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي ودرجة استقلالية البنوك المركزية بالمقياسين السياسي والاقتصادي ولم

[1] فوزية بلمحنوف، راضية بن رباعي، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، سنة 2014-2015، ص 75.

تظهر نتائج دراستها أن هناك علاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل الناتج الإجمالي.

ثالثا: الاستقلالية وعجز الموازنة.

هناك بعض الدراسات التي بحثت في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنة العامة، وذلك من منطلق أن البنوك المركزية ذات الدرجة الكبيرة من الاستقلالية تستطيع أن تقاوم طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة بإصدار المزيد من النقد أو بيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزينة، بينما لا تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة المنخفضة من الاستقلالية أن تفعل ذلك.

من أهم الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين درجة الاستقلالية وعجز الموازنة العامة، نجد دراسة (Bade-Parkin) في اثنتا عشر (12) دولة صناعية، وبينت نتائجها أن العلاقة عكسية بين درجة الاستقلالية وعجز نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أنه كلما زادت درجة الاستقلالية كلما انخفضت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى سبيل المثال أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في كل من ألمانيا وسويسرا خلال الفترة (1955-1983) بلغ تقريبا صفر، أما في الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة أقل من الاستقلالية كانت سالبة[1].

[1] فوزية بلمحنوف، راضية بن رباعي، المرجع السابق، ص76.

المطلب الثالث: مؤشرات استقلالية البنك المركزي من جانب المسؤولية

أولا: مدى أولوية تحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي وتقليدي للسياسة النقدية.

وما إذا كان هو الهدف الوحيد، أم هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى، بعبارة أخرى هل يكون لهدف المحافظة على استقرار الأسعار الأولية والغلبة في حالة تعارضه مع الأهداف الأخرى، أيا كانت درجة إلحاحها، ومدى قدرة البنك المركزي على تنفيذ ذلك، أي مدى تقييده بأهداف أخرى غير استقرار الأسعار مثل: تنفيذ خطة إنفاق حكومية، أو الالتزام بسياسة سعر صرف تضعها الحكومة[1].

ثانيا: مدى وجود آلية قوية للمساءلة عن تحقيق هدف استقرار الأسعار.

يتم تصنيف البنك المركزي بأنه أكثر استقلالا، إذا كان البنك المركزي يخضع لآلية مساءلة قوية تتضمن هدفا محددا للمستوى العام للأسعار، يلتزم البنك المركزي بتحقيقه (مثل نيوزلندا) وذلك بالمقارنة ببنوك مركزية لا يتضمن نظامها الأساسي آلية مساءلة ترتبط بهدف محدد للمستوى العام للأسعار أو تتضمن نظمها الأساسية أهداف أخرى تتعارض مع استقرار الأسعار مما قد يعني عدم وجود آلية قانونية للمساءلة عن تحقيق استقرار الأسعار[2].

ثالثا: مدى فعالية البنك المركزي في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة.

إن استقلالية البنك المركزي تعني أن يكون له السلطات والصلاحيات الكاملة للعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية مع التنسيق بشكل فاعل مع السياسات الاقتصادية

[1] حسين عوض الله زينب و الفولي أسامة محمد، اساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003، ص 287.

[2] محمد علي احمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006 ص 319.

الأخرى والتشاور مع الوزراء والأجهزة الحكومية المختصة دون تأثر بالرجال الحكم، وذلك لكي يتحقق التكامل بين سياسات البنك المركزي والسياسات الاقتصادية للدولة[1].

فتحقيق هدف استقرار الأسعار مقترن بأهداف أخرى يجب الوصول إليها في شكل متواز، كالحفاظ على تحقيق العمالة الكاملة، وترويج التنمية الاقتصادية والعمل بنظام مالي مأمون، هذا ما يفرض على البنك المركزي عدم فصلها أو الاستقلال بهدف عن آخر، بمعزل عن القرارات التي تتخذ في القطاعات الأخرى من الاقتصاد.

[1] محمد علي احمد شعبان، مرجع سابق، ص 300.

خلاصة

تولي معظم النظم المعاصرة اهتماما بفن الصيرفة المركزية التي تلعب فيه البنوك المركزية الدور الرئيسي كسلطة نقدية، تتصدر هرم الهيكل الائتماني والنظام النقدي والمصرفي، وتمارس الرقابة على مختلف جوانبه وتشرف على قيادة مؤسساته، وعلى رغم اختلاف الإطار الذي تؤدي فيه البنوك المركزية مسؤوليتها باختلاف النظم المصرفية السائدة ودرجة التقدم الاقتصادي بين الدول، إلا أن وظائفها حصرت في معظم الحالات في إصدار وتنظيم النقد، وفعالية هذه السياسة في أداء وظائفها النقدية والرقابية لا تكون غلا باستقلاليتها في إدارة الشؤون المالية والمصرفية بعيدا عن الضغوطات الحكومية.

وقد شهدت هذه الدول اهتماما بالغا من قبل الباحثين بدراسة هاته الاستقلالية إلى محاولة تعريفها ودرجتها وكيفية التأكد من وجودها واستخدموا في سبيل ذلك مؤشرات عديدة وبتطبيقها توصل إلى أن البوند سبنك هو أكثرها استقلالا، وأن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يتمتع أيضا بدرجة مرتفعة من الاستقلالية إلا أنها قصيرة المدى.

الفصل الثاني

التأصيل النظري والمفاهيمي للاستقرار النقدي

تمهيد

إن الاستقرار النقدي والاقتصادي يعتبر من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى كل من الحكومة والبنك المركزي إلى تحقيقها، وذلك لا يأتي إلا إذا كان النشاط الاقتصادي يدار ضمن بيئة اقتصادية سليمة تتمثل في وجود نوع من الاستقرار النقدي والاقتصادي، إذ أن أي مجتمع يسعى جاهدا للحفاظ على استقرار اقتصاده من خلال انتهاجه سياسات وإجراءات وقائية تتعلق أساسا بكيفية التحكم في الطلب والعرض الكليين.

المبحث الأول: ماهية الاستقرار النقدي

إن تحقيق الاستقرار النقدي يعتبر ضرورة حتمية لسيرورة أي نشاط اقتصادي أو مالي أو نقدي، ويهدف طرح موضوع الاستقرار النقدي إلى إيجاد السبل والمناهج الرئيسية التي تصنع للكيان الاقتصادي والمالي والنقدي برنامجا لتحقيق الاستقرار في إطار الإجراءات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وقد تضمنت هذه الإجراءات حلولا موضوعية لمعالجة المشاكل المهددة للاستقرار، وعليه قد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب[1].

المطلب الأول: تعريف الاستقرار النقدي

إن الاستقرار النقدي أول وأهم أهداف البنك المركزي، ويعرف الاستقرار النقدي بضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحياته[2].

كما يعبر الاستقرار النقدي عن: حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف)، عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق. ويعني ذلك أن يكون هناك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والناتج الوطني، فكل زيادة أو نقص في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة أو نقص مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار. وكل ما من شأنه أن يخل بهذا الاستقرار (أي بهذا المنسوب الثابت) يعتبر قوة اختلالية.

وعليه يمكن القول بأن الاستقرار النقدي يتحقق من خلال إدارة سياسة نقدية قادرة على ضبط معدل السيولة المحلية وإعادة الاستقرار.

كما أن الاستقرار النقدي يتحقق من خلال التوازن النقدي السليم عن طريق الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية، والقضاء كليا على الظواهر التضخمية والتوصل إلى

[1] السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص ص342-343.

[2] محمود يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، 1996، ص272.

سعر صرف مستقر للعملة الوطنية قائم على مقومات علمية تكفل الثبات والاستقرار المستمر، ويتوافق مع المعطيات الفعلية لقوى العرض والطلب. [1]

المطلب الثاني: مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي

يقصد بمؤشرات الاستقرار النقدي تلك الظواهر التي يمكن من خلالها الحكم على استقرار الوضع النقدي لاقتصاد ما، ومؤشرات الاستقرار النقدي كثيرة ومتعددة، منها ما يتعلق بالوضع الداخلي ومنها ما يتعلق بالوضع الخارجي ومن أهم تلك المؤشرات يمكن ذكر ما يلي:

– تحقيق الانسجام بين معدل نمو عرض النقد ومتطلبات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكي في الميزانية الاعتيادية والسيطرة على حجم إنفاقها.

– حصول توازن نسبي بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية لأن أي زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى فجوة وبالتالي حصول الأسعار والتضخم.

– زيادة فعالية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للقطاع العام وإلى جميع القطاعات، أي أن الائتمان يجب أن يوجه للقطاعات الاقتصادية السلعية لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة المعروض السلعي وتخفيف موجة التضخم الحالية.

– السيطرة على المصارف الاختصاصية (التابعة للقطاع الخاص) وبرمجة نشاطها المصرفي بحيث يكون موجه لزيادة وتوسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الأرباح فقط.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 20.

– السيطرة على نشاط مكاتب الصيرفة لجعلها وسيلة من السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي وليس للمضاربة[1].

– تثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلية.

– المحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني.

– المساعدة على الحفاظ على مستوى مناسب من القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

المطلب الثالث: إجراءات تحقيق الاستقرار النقدي

لقد تم تناول إجراءات تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من جانبين:

1–من جانب إدارة السياسة النقدية:

يرى بعض الاقتصاديين أنه من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، يجب إدارة سياسة نقدية تدور حول أمرين اثنين أحدهما يتعلق بالادخار والآخر يتعلق بالاستثمار ويهدف الأول إلى:

- جمع وتعبئة ما يمكن توفيره من ادخارات في الاقتصاد.
- محاولة رفع معدل الادخار كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أما الثاني فإنه يسعى إلى:

- زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص ص237–238.

- توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تخدم النمو الاقتصادي أكثر من غيرها.

مع الإشارة إلى أن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا بالتوافق مع السياسات الأخرى للدولة كالسياسة المالية والسياسة الضريبية أو إحداهما أو على الأقل أن لا يكون فيما بينهما تعارض.

وبصفة عامة يمكن إدراج الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي في النقاط التالية:

- التحكم في عرض النقد ليتناسب مع حجم الناتج الحقيقي وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار وتجنب التضخم.

- المحافظة على سعر صرف العملة وقابلية تحويلها، إضافة إلى تعزيز احتياطي البلاد من العملة الأجنبية.

- الموازنة قدر الإمكان بين متطلبات ربحية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة من خلال إخفاء المرونة على أسعار الفائدة المدفوعة والمقبوضة.

- تخفيض العجز على ميزان المدفوعات من خلال التأثير على العمل المصرفي بتوجيهه باتجاه دعم قطاع التصدير السلعي والخدمي على حساب قطاع الاستيراد.

- تطوير العمل المصرفي وتوجيهه والرقابة عليه من أجل كفاءة الكتلة النقدية بشكل عام والقاعدة النقدية بشكل خاص.

- تطوير كل من الأسواق الأولية والثانوية لمواجهة التطورات الاقتصادية والمساعدة في فعالية السياسة النقدية.

2-من جانب اقتراحات صندوق النقد الدولي:

في إطار الإصلاحات المقترحة على الدول التي تعاني عدة اختلالات هيكلية، فإنه يستلزم عليها تطبيق الإجراءات الآتية والمتعلقة بإدارة الطلب الكلي وزيادة العرض الكلي، في محاولة منها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

2-1-إدارة الطلب الكلي: تفسر نظرية صندوق النقد الدولي العجز في ميزان المدفوعات بالزيادة في الطلب الكلي مقابل العرض الكلي، وإن عدم الكفاءة في إدارة الطلب هي التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وازدياد عجز الموازنة العامة واتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجة وأثر كل ذلك على حوافز الإنتاج، وبالتالي أضعف من القدرة الإنتاجية وزاد من حجم الاقتراض الخارجي.

ووفقا لسياسات الطلب الكلي تتخذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى القضاء على التضخم وتقليل عجز الموازنة العامة للدولة وكذا معالجة ميزان المدفوعات، وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

- زيادة الضرائب على السلع والخدمات ورفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة للحد من عجز الموازنة.

- زيادة أسعار الطاقة والخدمات الحكومية ومنتجات القطاع العام.

- الحد من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والحكومة ووضع حدود قصوى له لا يمكن تجاوزها[1].

[1] حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر- أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001-2002، ص241.

2-2-زيادة العرض الكلي: تهدف سياسات العرض الكلي إلى زيادة الإنتاج المحلي خاصة من السلع المتاحة للتصدير وذلك عبر تحسين ظروف الإنتاج وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي، وأهم الإجراءات المتضمنة في هذه السياسات ما يلي:

- التركيز على المشروعات سريعة العائد وتقليل الاعتماد على المشروعات الصناعية التي تتطلب فترات إنشاء طويلة الأجل، وتحتاج إلى إنفاق استثماري كبير.

- تغيير سياسات التسعير وتعديل نظم الأسعار لتحدد وفق قوانين العرض والطلب، ويرجى من ذلك زيادة الادخار المحلي، وترشيد استخدام القروض والمحافظة على إيرادات النقد الأجنبي.

- تخفيض سعر العملة الوطنية، وإلغاء القيود على المعاملات الخارجية، وهذه الإجراءات تعني تحرير سعر الصرف وإزالة الرقابة على النقد الأجنبي وعدم التدخل في تحديد قيمة العملة الوطنية وتركها تحدد وفقا لآليات العرض والطلب.

3-منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي:

يستند منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي بغية تحرير سعر الفائدة في الدول النامية على ثلاثة فرضيات ضمنية وهي:

- أن كل اختلال خارجي مصدره وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي، نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع بسرعة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات الحقيقية.

- إن كل إصلاح لاختلال ما يتطلب تخفيضا في الطلب الاسمي، وإعادة تخصيص عناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي.

- إن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست انكماشية، فهدفها يتمثل في التوصل إلى توازن خارجي عند التشغيل الكامل عن طريق تغيير نظام الأسعار وتخصيص الموارد.

وعلى ضوء هذه الفرضيات، فإن برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي لتنفيذها في الدول النامية ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة وهي:

- بلوغ وضع سليم لميزان المدفوعات، يمكن من أداء الالتزامات الخارجية بشكل مرتب.

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستمر، مع الحفاظ على مستوى مناسب من العمالة.

- احتواء التضخم أو تخفيضه إلى أن يعادل أو يقارب المعدل العالمي للتضخم إلى جانب تحقيق استقرار سعر الصرف.

- محاولة تحقيق العدالة في مجالات توزيع الدخل، التعليم، الصحة، التغذية.

ويرى الصندوق أن السبيل لبلوغ تلك الأهداف هو:

- الملائمة بين الطلب الداخلي، والموارد المتاحة في الأجل القصير من خلال ما يعرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي.

- تمهيد الطريق لنمو قابل للاستمرار في ظل استقرار الأسعار في الأجل المتوسط اعتمادا على ما يسمى ببرنامج التكييف الاقتصادي.

3-1- سياسات الإصلاح: إن برامج الإصلاح التي يدعمها الصندوق تنطوي على إدماج سياسات التثبيت قصيرة الأجل، التي تهدف لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في مستوى الطلب الكلي، أما سياسات التكييف الهيكلي فهي أطول أجلا ترمي إلى تحفيز جانب العرض في الاقتصاد، وفيما يلي عرض لكلا النوعين من السياسات:

3-1-1- سياسات التثبيت: هي السياسات التي تؤثر على كل من مستوى ومعدل نمو الطلب الداخلي الإجمالي، بحيث تؤدي إلى تحقيق التوازن الداخلي، وهذا التوازن الداخلي يعد من وجهة نظر الصندوق شرطا لحدوث التوازن الخارجي، ويتألف برنامج التثبيت من عنصرين أساسيين هما: السياسة النقدية والسياسة المالية[1].

3-1-2- السياسة النقدية: يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة اتباع سياسة نقدية انكماشية ترمي إلى التحكم في المعروض النقدي، بغرض الحد من التضخم، وتصحيح وضع ميزان المدفوعات، ولتحقيق ذلك ينصح الصندوق اتباع أدوات السياسة النقدية التالية:

- **وضع سقوف على الائتمان المحلي:** هذه الأداة لن تمكن البنك المركزي من التوسع في منح الائتمان للحكومة، أو البنوك التجارية، وهذا بدوره سوف يقيد عرض النقود تلقائيا، ومن ثم ينخفض مستوى الإنفاق الحكومي، وبالتالي الطلب على الواردات. ومن ناحية أخرى فإذا أدى انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، فقد يمكن اجتذاب المزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي، وكلا الأمرين سوف يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات.

- **رفع أسعار الفائدة:** يلعب سعر الفائدة دورا هاما في تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وضمان التخصيص الكفء للموارد المالية في الاقتصاد الوطني. ويرى الصندوق أن تقييد أسعار الفائدة عند المستويات المنخفضة لا يعكس الندرة النسبية لعنصر رأس المال ولا معدلات التضخم ومن ثم فإن أسعار الفائدة الاسمية تنطوي على أسعار فائدة حقيقية سالبة وهو ما يؤدي إلى:

- الإسراف في الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية.
- إضعاف الحافز على الادخار، وبالتالي تدهور حجم المدخرات.

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص26.

- هروب رؤوس الأموال للخارج خاصة في ظل المغالاة في أسعار الصرف.

لهذا فإن الصندوق يطالب برفع سعر الفائدة حيث أن ذلك يضمن:

- تحويل الموارد المالية من الاستهلاك إلى الادخار، وتغير شكل ونمط توزيع الادخار في السلع المعمرة والعقارات والمعادن النفيسة والأصول المالية الأجنبية، لصالح الأصول المالية المحلية لدى الجهاز المصرفي، وهو ما يسمح بتمويل حجم أكبر من الاستثمارات. فالاتجاه للادخار على حساب الاستهلاك. - بفعل سعر الفائدة المرتفع- يؤدي إلى انخفاض في سرعة دوران النقود ومن ثم يقل معدل التضخم ويزداد الدخل الحقيقي وهو ما يساعد على زيادة معدلات الادخار والاستثمار.

- تساعد أسعار الفائدة المحلية الموجبة –آخذا في الاعتبار سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية- على تقليل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والاحتفاظ بالمدخرات محليا، ومن ناحية أخرى تشجع على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة تحويلات العمال المهاجرين إلى الداخل، فيزداد عرض الأرصدة المتاحة للإقراض من جهة، وينخفض عجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها

لا يمكن للسلطة النقدية أن تقوم بضبط الأوضاع النقدية إلا من خلال آليات السياسة النقدية وأدواتها، والتي تعتبر أحد تقسيمات السياسة الاقتصادية التي تهتم بالمتغيرات النقدية، وعليه سنتطرق في المطالب الآتية إلى مختلف الجوانب المتعلقة بها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، ويعود هذا التطور إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة.

تعبر السياسة النقدية عن "الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي للتماشي وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة"[1].

كما تعرف السياسة النقدية بأنها: "جملة الإجراءات التي تقوم بها الدولة (السلطة النقدية) بهدف التأثير في كمية النقود والأسعار وينعكس هذا التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها: "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو في كمية وسائل الدفع بما يتلائم والظروف الاقتصادية المحيطة.

[1] عبد المنعم دافي، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص ص290-291.

ويقصد بها كذلك "قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار، وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع".[1]

مما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في القوة الشرائية لبد ما. وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وتفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

وتختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف واحتياجات هذه المجتمعات، ففي الدول الرأسمالية المتقدمة ترتكز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد الوطني في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي، وكذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، ترتكز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها.

[1] البحري عبد الله، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية –دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص ص57–58.

بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية للاقتصاد الوطني. وبصفة عامة تتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في:

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يناسب الوضع الاقتصادي القائم.
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
- العمل على التوزيع العادل للثروة.

وتنقسم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف وسيطية وأهداف عامة كما يلي:

1-أهداف وسيطية: تحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف النهائية بالتأثير على متغيرات وسيطية، وذلك لعدم قدرة السلطات الوصول مباشرة إلى الهدف النهائي فتقوم بالاستعانة بمتغيرات وسيطية.

وتتمثل الأهداف الوسيطية في:

1-1-معدل الفائدة: تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطيا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود. فلقد تبين في الولايات المتحدة الأمريكية أن متغيرا للدخل مقترنا بسعر فائدة على المدى القصير يعطي دالة بالغة الاستقرار للطلب على النقود، في الوقت الذي ظهر فيه أن مزيجا من متغير الدخل وآخر لسعر الفائدة

على المدى الطويل يؤدي إلى تحقيق أفضل مستويات الكتلة النقدية بمعناها الواسع في بريطانيا.

والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها وإنما عوامل السوق.

ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية)، فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد السلطات، إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية.[1]

1-2-معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى: إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريب من مستواه لنعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه المعاملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم، وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة منها:

[1] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 2002، ص542.

– أن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى اتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد.

– أن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو، وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل، ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية على معدل الصرف، ولذلك فإن الهدف الوسيطي الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة.

لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية، يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطاته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.

1-3-المجمعات النقدية: وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر الخسارة في رأس المال إلى وسائل دفع، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.[1]

2-أهداف نهائية: تعبر الأهداف النهائية عن المساعي الحقيقية المراد الوصول إليها من وراء استخدام وسائل وأدوات السياسة النقدية.

[1] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، المرجع السابق، ص 543.

ويمكن إيجاز الأهداف التي يمكن أن تصل إليها السياسة النقدية في النقاط الآتية:

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، بالابتعاد عن التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا، الناتجة عن عدم استقرار المستوى العام للأسعار.

- تطوير الأسواق المالية والأسواق النقدية وذلك من خلال إصلاح المؤسسات المصرفية والمالية مما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد الوطني.

- تحقيق التوازن المنشود في ميزان المدفوعات.

- توفير مناخ استثماري لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

- أدوات السياسة النقدية:

تتمثل أدوات السياسة النقدية التي تتبعها الحكومة لمعالجة الاختلالات النقدية والاقتصادية في:

1-الأدوات التقليدية (الأدوات الكمية): تعتبر الطرق الكمية هي الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل: سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني.

1-1-سعر الخصم: ويراد به السعر الذي يبدي المصرف المركزي استعداده لإقراض الجهاز المصرفي بموجبه. ويتم ذلك إما بإعادة خصم الحوالات التي خصمتها المصارف التجارية، وإما بإقراضها لقاء رهن مثل تلك الحوالات. وسعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي يعرف بالحد الأدنى لسعر الإقراض. وهذا السعر يعلن على الجمهور فيكون إشارة واضحة في السوق النقدية عن نوايا المصرف المركزي، والغالب أنه إذا رفع هذا السعر الأدنى، فإن

[1] وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص224.

المصارف التجارية ترفع أسعار الفائدة لقروضها. والعكس صحيح. وتعتبر سياسة معدل الخصم من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1947. وفي فرنسا سنة 1857، وفي الولايات المتحدة سنة 1913.

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي:

- السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة (مثلا تسعين يوما)، وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (وجود ثلاثة توقيعات، ساحب ومسحوب عليه، ومستفيد) كالكمبيالات.

- سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد.

- سندات ممثلة لقروض قصيرة الأجل.

- سندات محركة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

1-2-عمليات السوق المفتوحة: هذه هي الوسيلة الكمية الثانية التي يستعملها البنك المركزي للسيطرة على حجم الائتمان بواسطة الجهاز المصرفي داخل الاقتصاد، إذ تعتبر البنوك التجارية هي المسؤولة عن زيادة حجم الائتمان أو تقليصه وتمكين رجال الأعمال من زيادة أو تقليل اقتراضها منها، وعلى ذلك تمتلك البنوك التجارية القدرة في التأثير على الاقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه إلى رجال الأعمال، ويكمن الدور الرئيسي

للبنك المركزي في السيطرة على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، كي يتمكن البنك المركزي من السيطرة على التقلبات الاقتصادية في البلاد[1].

والمقصود بالسوق المفتوحة هنا: البيع والشراء في السوق المالي للسندات، وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق، فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعمد إلى عمليات شراء لكي يضخ في السوق نقودا، وإذا كان يهدف إلى العكس فإنه يعمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات النقود، وذلك من خلال اتباع أساليب مشجعة في حالتي الشراء والبيع، بحيث يرغب المشتري في الشراء ويرغب البائع في البيع في الحالتين المذكورتين، وهذه السياسة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية[2].

تتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعر إعادة الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، فبينما يحاول البنك المركزي في الثانية التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية المرغوبة، ونجده على العكس من ذلك يحاول في الأولى أن يؤثر في سيولة السوق النقدية وفي هيكل هذا السوق بهدف التأثير في السيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

وتعتبر عمليات السوق المفتوحة من ضمن الأدوات المهمة والأساسية في السياسة الائتمانية التي لازالت تستخدم في الاقتصاديات المتقدمة. ويهدف البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة التأثير على حجم الائتمان بالتوسع والانكماش عن طريق التأثير في عرض النقود أي النقود الورقية ونقود الودائع بصفة خاصة. ففي حالات التضخم إذا شاء البنك

[1] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي–ليبيا، الطبعة الأولى، 2002، ص542.

[2] وسام ملاك، مرجع سابق، ص224.

المركزي تقييد حجم الائتمان وامتصاص جزء من الأموال المتداولة فإنه ينزل إلى السوق بائعا للأوراق المالية والسندات الحكومية مثلا. وفي حالات الانكماش إذا رغب البنك المركزي في دفع التوسع للائتمان فإنه ينزل إلى السوق مشتريا للأوراق المالية والسندات.

وتتوقف فعالية السوق المفتوحة على ما يلي:

- تتحدد فاعلية هذه الأدوات بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل وعلى ذلك يجب أن تكون لهذه السوق من السعة والشمول ما يجعلها معبرة عن إمكانيات النقود، والائتمان لاقتصاد ما.

- يجب أن تتوافر بكميات كافية الأوراق المالية والتجارية وأذونات الخزينة والتي يمكن تداولها في هذه السوق.

- تتحدد فاعلية هذه الأداة أيضا كأسلوب لتنظيم الائتمان بدرجة تقدم الوعي المصرفي والائتمان السائد.

1-3-نسبة الاحتياطي الإلزامي: نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم. وظهرت هذه الأداة التي تسمى متطلبات الاحتياطي المتغير كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1933 و1935. ولقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية.

لهذا وجدت البنوك المركزية أن من الضروري لإحكام سيطرتها على حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية عن طريق خلق ما يعرف بمتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني، والذي ملخصه أن البنوك المركزية تطلب من المصارف التجارية بموجب القانون أن تضع نسبة معينة من الودائع التي بحوزتها لدى البنك المركزي كحد أدنى، وقد أعطى القانون للمصارف المركزية حرية تغيير نسب الاحتياطي الإلزامي حتى تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة.

وتستهدف البنوك المركزية أداة الاحتياطي الإلزامي بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية، وكذلك لحماية المصارف التجارية بشكل لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان.

وتقوم البنوك المركزية باستخدام أداة الاحتياطي الإلزامي أو تغييره لعلاج المشاكل الاقتصادية. ففي أوقات الكساد وبهدف تشجيع الاستثمار فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة أو معدل الاحتياطي الإلزامي والذي سوف يزيد من الاحتياطات المتوفرة لدى المصارف التجارية ومن ثم تزداد قدرتها على منح الائتمان.

أما إذا رأى البنك المركزي أن هناك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في خلق الائتمان فإنه يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي تنخفض الاحتياطات التي بحوزة المصارف التجارية، وتنخفض قدرتها على منح الائتمان ومن ثم ينخفض الاستثمار ومعدل التوظيف ويقل الطلب، ومن ثم تنخفض الأسعار. وبالنسبة لمعدلات الاحتياطي الإلزامي فإنها تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة لاختلاف الظروف والأهداف الاقتصادية، ولكن بصورة عامة أن معدلات الاحتياطي الإلزامي تكون مرتفعة في الأوقات التي يشهد فيها الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة وتكون منخفضة في أوقات الكساد.

2-الأدوات النوعية أو الحديثة:

أهم الأساليب النوعية التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيها ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية ما يلي:

2-1-سياسة تأطير الائتمان أو السقوف الائتمانية: وهي إجراء تنظيمي تستعمله السلطات النقدية عندما يكون الاقتصاد يشكو من درجة عالية من التضخم بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة، كأن لا تتجاوز القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية محددة ومبدؤه التأثير على المصدر الأساسي لإنشاء النقود، أي منح القروض من طرف البنوك والمؤسسات المالية.[1]

وتهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية ويسمى أيضا تخصيص الائتمان وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنجلترا ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم. ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القرض ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، كما يقيد الائتمان نحو البعض الآخر الذي يكون سببا في إحداث التضخم ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل القروض، فقد تقيد بعض القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل. أما عندما ينتشر التضخم بحدة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من

[1] وسام ملاك، مرجع سابق، ص 225.

طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، واستخدام هذا الأسلوب كأداة للسياسة النقدية كإجراء مضاد للتضخم بشكل خاص في فرنسا لأول مرة.

2-2-التنظيم الانتقائي للقرض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا. وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة. والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها، أو تحفيزها والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستعمالات الخاصة. كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة التقديم إطلاقا. ولابد من الإشارة إلى أن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وبالتالي وجود حالة تضخمية، هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمتين.

2-3-تنظيم الائتمان الاستهلاكي: ظهر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي وطبق في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية ضمن برنامج اقتصادي لمعالجة الضغوط التضخمية والحد من الطلب على بعض المواد الإستراتيجية. كما اعتمد في مطلب الثمانينات كأداة في معالجة التضخم، ويجري تنظيم الائتمان للأغراض الاستهلاكية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة[1].

وأبرز هذه القواعد هي:

[1] سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص79.

– قيام البنك المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدما كجزء من قيمة السلعة المشتراة ففي حالة رفع البنك المركزي الدفعة النقدية الأولى اللازمة لشراء هذه السلع يؤدي ذلك إلى خفض طلب الائتمان لهذا الغرض.

– تحديد مدة سداد الائتمان الاستهلاكي، فإذا قام البنك المركزي بتقصير مدة السداد فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة قيمة التقسيط الشهري الواجب دفعه، وهذا من شأنه أن يحد من طلب الائتمان من قبل المستهلكين.

2-4-الرقابة على شروط البيع العقاري: إذا أرادت الحكومة التوسع في برامج السكن لحل مشكلة الإسكان واستخدام اليد العاملة فإنها تلجأ إلى البنك المركزي الذي يصدر تعليمات تسمح بتشجيع الحصول على القروض العقارية، وذلك بتسهيل شروط الرهن العقاري، أي تخفيض المبلغ المقدم كرهن وتقليص فترة هذا الرهن، وتخفيض سعر الفائدة، وتمديد فترة السداد، ويتم هذا التشجيع خاصة إذا كان الاقتصاد يمر بفترة ركود وانكماش.

2-5-هامش الضمان المطلوب: يمثل هامش الضمان المطلوب ذلك المقدار من الأموال التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لشراء الأوراق المالية كقرض من هذه البنوك والباقي يدفعه العملاء من أموالهم الخاصة ويسمى هامش الضمان. فإذا رأى البنك المركزي أن البنوك التجارية قد توسعت في منح الائتمان، خاصة منه المتجه للمضاربة فإنه يأمر برفع هامش الضمان وبالتالي تخفيض هامش الضمان المطلوب.[1]

طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون بورصة الأوراق المالية وهي أداة انتقائية لمراقبة الائتمان المستعمل للمضاربة بالأوراق المالية، حيث دخول مجلس المحافظين بتحديد القواعد والأنظمة فيما يخص مبلغ الائتمان الذي يمكن تقديمه من قبل المصارف مقابل الأوراق المالية المسجلة في بورصات الأوراق المالية الوطنية لغرض

[1] سليمان ناصر، المرجع السابق، ص 80.

القيام بالمتاجرة بمثل هذه الأوراق، وفيما يخص الهوامش (الاحتياطات) للقروض من قبل الوسطاء والسماسرة لعملائهم. وقد طبقت هذه الطريقة أيضا في اليابان، وهي أداة للسيطرة على الائتمان. يمكن تبريرها فقط في البلدان التي يسود فيها اتجاه قوي للمضاربات الحادة الدورية في الأوراق المالية بتأثيرات مربكة للنشاط الاقتصادي، مثل الولايات المتحدة التي ثبت فيها أن المضاربة بالأوراق المالية مخربة للاستقرار الاقتصادي، لذا يرى الأمريكيون أن شكلا قويا من الرقابة على هذا النشاط يبدو ضروريا.

2-6-قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد، لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

2-7-التأثير أو الإقناع الأدبي: وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي وهذا ما يفسر نجاحا في كندا، أستراليا، نيوزلندا، وإخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

2-8-أدوات التدخل المباشر: وهي تلك الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي كوسيلة للتدخل المباشر في عمليات البنوك والتأثير عليها ومن أهمها:

[1] أوتمار أسينج، السياسة النقدية لنظام اليورو، مجلة التمويل والتنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، مجلد 36، العدد: 1 مارس 1999، ص19.

2-8-1-التعليمات المباشرة: يتدخل البنك المركزي أحيانا عن طريق إصدار التعليمات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية وذلك للتأثير على حجم الائتمان أو التحكم في اتجاهاته بالشكل المرغوب فيه وإلى القطاعات الاقتصادية المراد تمويلها وإعطاء الأولوية لها.

2-8-2-الرقابة والتفتيش: وهو أسلوب ميداني، يقوم من خلاله البنك المركزي وعن طريق موظفيه بإجراء فحص دوري وميداني لسجلات البنوك ومراقبة عملياتها بهدف التحقق من سلامة البيانات الدورية التي تقدم من البنوك إلى البنك المركزي، وأنها تعكس الأرصدة القائمة في سجلاتها. وكذا التحقق وفحوى نظام وإجراءات العمل والتعرف على السياسة الائتمانية للبنك، بفحص عينة من القروض وملفات العملاء المدنيين، والتحقق أيضا من مدى كفاءة القائمين على إدارة البنوك وصلاحيتهم للقيام بالعمل المصرفي بالإضافة إلى مدى التزام البنوك بأسعار الخدمات المصرفية وكذا أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خاصة عندما يتم تحديدها من طرف البنك المركزي[1].

[1] الزركوتشي ومحسن خان، الأنظمة النقدية واستهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، مجلد 37، العدد: 3 سبتمبر 2000، ص ص47-51.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

تهدف السياسة النقدية كأداة في يد البنك المركزي إلى إعادة التوازن الاقتصادي للدولة، وتحقيق الاستقرار على المستويين الاقتصادي والنقدي من خلال فعاليتها في مكافحة التضخم، وإعادة الاستقرار لأسعار الصرف وكذا معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة أو النامية. وقد أخذت هذه الظاهرة تظهر إلى حيز الوجود في الحياة المعاصرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وازدادت شدتها أكثر في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي.

إن الفهم الشائع لظاهرة التضخم مرتبط بالزيادة في الأسعار ولكن الحقيقة تؤكد أنه ليس كل زيادة في الأسعار تعتبر بمثابة تضخم، بل أن التضخم يعني الارتفاع المتزايد والمتواصل في المستوى العام للأسعار.

- **وسائل السياسة النقدية في معالجة التضخم:** الإجراءات النقدية المضادة للتضخم يمكن أن تصنف إلى إجراءات مباشرة وإجراءات غير مباشرة.

1- الإجراءات الغير مباشرة: تعمد السياسة النقدية إلى التأثير في العرض النقدي بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في حجم النقود وفرص الائتمان والتي يخلقها الجهاز المصرفي من خلال: [1]

- **عمليات السوق المفتوحة:** تعتبر عمليات السوق المفتوحة من الوسائل المهمة التي يستعملها البنك المركزي لتقليص حجم الائتمان وذلك عن طريق تدخل البنك المركزي في

[1] مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال –النظرية والمؤسسات النقدية– دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص70.

السوق المالية وبيع كميات كبيرة من الأوراق المالية إلى الجمهور والبنوك التجارية، مما يؤدي إلى تقليص حجم الأرصدة النقدية، فتضعف قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وبشكل غير مباشر يؤدي قيام البنك المركزي ببيع كميات كبيرة من الأوراق المالية إلى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تخفيض عرض النقود. وعلى افتراض أن الاستثمار دالة مرنة في سعر الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات مما يساعد على التقليل من حدة الضغط التضخمي في الاقتصاد الوطني.

وقد استخدمت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبصورة منظمة منذ سنة 1923، وأثبتت فعاليتها أثناء الكساد الكبير في أوائل الثلاثينيات[1].

- **سعر إعادة الخصم:** باعتبار سعر إعادة الخصم يعبر عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية لديه، فعن طريق رفع هذا السعر يتقلص حجم الائتمان المصرفي، وتتوجه سياسة البنك المركزي نحو السيطرة على القوى التضخمية داخل الاقتصاد، إذ يؤدي إلى رفع سعر الخصم إلى تقليل رغبة البنوك التجارية في الاقتراض نظرا لارتفاع تكاليفه، وبعبارة أخرى عندما يكون عرض الائتمان أكبر من العرض الكلي للسلع فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يتدخل البنك المركزي فيرفع من سعر إعادة الخصم، مما تضطر البنوك التجارية إلى إعادة النظر في سياستها الإقراضية وتغيير شروط الائتمان.

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** تعد نسبة الاحتياطي القانوني أبرز الأدوات الغير مباشرة استعمالا في معالجة حالات عدم الاستقرار النقدي والمشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني، وللحد من الضغوط التضخمية فإن البنك المركزي يتجه إلى الحد من الائتمان باستخدام هذه الوسيلة، فرفع نسبة الاحتياطي القانوني بمعنى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي

[1] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص20.

يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانونا، مما يدفع هذا الأخير إلى التشديد في تقديم قروض جديدة، ومن ثم يتجه رصيد الائتمان إلى الهبوط أو على الأقل الثبات عند مستوى معين ومن ثم ينخفض العرض النقدي أو ينمو بمعدل أقل وبالتالي يمارس تأثيرا انكماشيا على الائتمان فيعالج التضخم. ومن ثمة تعتبر التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني سلاحا فعالا في تأثيره على حجم الائتمان ومن ثم على عرض النقود، وعموما يعمل الاحتياطي القانوني كمنظم للمعروض النقدي، وعليه يمكن الاعتماد عليه بالتنسيق مع أدوات السياسة النقدية الأخرى للتحكم في التضخم. [1]

وخلاصة القول أن الأدوات الغير مباشرة تعمل على التأثير في إجمالي الاحتياطيات المتوفرة لدى الجهاز المصرفي حسب أهداف السياسة النقدية، والحالة الاقتصادية، فتعمل على تقييد قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخلقه، وذلك للتحكم في ظاهرة التضخم والعمل على خفض معدلاته بما يتلاءم مع الحالة الاقتصادية الكلية. كما أن البنوك المركزية لا تستغني بسلاح من هذه الأسلحة الثلاثة على الآخر، ذلك أنها غالبا ما تستخدم جنبا إلى جنب إضافة إلى أدوات أخرى.

-**الإجراءات المباشرة:** هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها من التحكم المباشر والمحدد لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية (أو غيرها) أن تمنحه، ومن التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع معين (أو أكثر) وغالبا ما لا تلعب قوى العرض والطلب في السوق الدور الرئيسي في تحديد هذه الأدوات المباشرة، ويصعب كذلك على البنوك التملص منها أو الالتفاف حولها. ومن أهم صور هذه الأدوات المباشرة ما يلي:

- **سقوف الائتمان:** حيث يتحدد سقف الائتمان بالنسبة للجهاز المصرفي بصفة عامة، ثم يعاد تحديده بالنسبة لكل بنك على حدى وفقا لمعايير متعددة، قد تكون نسبة من حجم

[1] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص312.

تسهيلات البنك الائتمانية في تاريخ معين، أو نسبة من حجم ودائعه، أو أي معيار آخر يحدده البنك المركزي.

- نسب السيولة القانونية التي يتعين على البنوك الالتزام بها.

- حصص إعادة الخصم التي يسمح بها لكل بنك على حدى.

- **الفرض التحكمي لأسعار الفائدة:** حيث عادة ما تفرض أسعار فائدة تمييزية لتشجيع منح الائتمان لقطاع معين.

- **التسهيلات الائتمانية المباشرة:** بمعنى توفير قدر معين من التسهيلات الائتمانية لقطاعات معينة، كما في حالة الاعتمادات المقررة للبنوك المتخصصة.

- **تقنين الائتمان:** بمعنى تحديد حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لغرض معين، كما يحدث غالبا عند الرغبة في الحد من الائتمان الموجه للاستهلاك بصفة عامة، أو الحد من استهلاك سلع معينة بالذات.[1]

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة، تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية (عملات الدول الأخرى) عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد أثمان السلع المستوردة وتضطر لذلك الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، هذا بالإضافة إلى تنقلات الأشخاص إلى الخارج والذين يحتاجون إلى العملات الأجنبية.

[1] أحمد الأشقر، المرجع السابق، ص 313.

- دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف:

اتبعت الدول ابتداء من عام 1931 وسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها وكانت أهم تلك الوسائل هي:

1-تخفيض القيمة الخارجية للعملة: يمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملتها وعملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا، وفي الحياة العملية فلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملاتها ولكنها كثيرا ما تلجأ إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية، وعلى الأخص مشاكل ميزان المدفوعات. فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في الميزان الحسابي، وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزانها الحسابي. فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات.[1]

كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما إنما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته وارداته، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بها بالتخفيض مرنا وكان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرنا كذلك، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات.

2-الرقابة على الصرف: احتفظ عدد الدول بسعر الصرف القديم ولم تلجأ إلى تخفيضه، كذلك قد لا تلجأ الدول إلى إجراء انكماش كبير أي أنها لم تقم بإجراء تخفيض ملموس في

[1] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تحصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 82.

الدخول والأسعار، وإنما تلجأ إلى فرض الرقابة، تختلف في درجة شمولها وشدتها من دولة إلى أخرى على الصرف الخارجي بقصد مع تسرب الذهب إلى الخارج أو للحيلولة دون انخفاض أرصدة الدولة من العملات الأجنبية عن حد معين، وتتخلص الرقابة على النقد الأجنبي في الأمور التالية:

- محاولة منع هروب رؤوس الأموال.

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور: إذ تهدف الرقابة إلى حماية العملة من الانخفاض والتقلب. أي تعمل على منع تدهور قيمتها الخارجية، ويقصد بحماية العملة الاحتفاظ بسعر صرفها وعدم القيام بتخفيضه خوفا من أن يؤدي التخفيض إلى التضخم وما يتبع ذلك من متاعب وصعوبات اقتصادية. وتتخذ الرقابة أحد أو بعض الأشكال التالية:

- الاحتفاظ بسعر الصرف الرسمي دون تغيير على أن تدفع الدولة إعانة للمصدر وعلى أن يقوم المستورد بدفع رسم مقابل الحصول على العملات بالأسعار الرسمية، فمنح المصدر علاوة ومطالبة المستورد بدفع رسم مقابل الحصول على العملات بالأسعار الرسمية، فمنح المصدر علاوة ومطالبة المستورد برسم أو ضريبة يعتبر بمثابة تخفيض في القيمة الخارجية للعملة دون حاجة إلى إعلان رسمي بالتخفيض.[1]

- أن تسمح الدولة للمصدرين ببيع نسبة معينة من حصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية في سوق حرة بأسعار تتحدد دون أي تدخل من قبل الدولة، وفي تلك السوق يحصل المستوردون على جزء من حاجاتهم إلى العملات الأجنبية. ولاشك أن هذا الإجراء يعتبر مشجعا على التصدير لأن المصدر يحصل على مبلغ أكثر بعملته الوطنية مما يمكنه من تخفيض ثمن البيع. وهذا في العادة يؤدي إلى زيادة الصادرات فزيادة في حصيلة العملات

[1] دوحة سلمى، المرجع السابق، ص 83.

الأجنبية، ومن الناحية الأخرى يعمل على نقص الواردات لأن المستورد يدفع ثمنا أعلى للحصول على العملات الأجنبية.

- تقليل اعتماد الدولة على العالم الخارجي: تحاول الرقابة على الصرف أن تقلل من اعتماد الدولة على العالم الخارجي وأن تنظم تجارتها وتوجهها التوجيه السليم.

3-وسائل الرقابة على النقد الأجنبي: تتخذ وسائل الرقابة على النقد الأجنبي صورتين: رقابة مباشرة ورقابة غير مباشرة. وتتمثل صور الرقابة المباشرة في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد والتصدير والرقابة على الصرف الأجنبي والاتجار الحكومي المباشر. أما أساليب الرقابة غير مباشرة فتنحصر في الرسوم الجمركية وإعانات التصدير وتغيير القيمة الخارجية للعملة.

المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات

تحدث المعاملات الاقتصادية الدولية عن طريق استيراد وتصدير السلع والخدمات ورؤوس الأموال. واستيراد السلع والخدمات الأجنبية يعتبر دينا على الدولة، بينما يعتبر تصدير السلع والخدمات دينا للدولة. ولذلك فإن الدولة تحتاج إلى سجل دقيق بتلك المعاملات لكي تحدد موقعها من حيث المديونية الدولية، كما أن هذا السجل له آثاره الاقتصادية على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة ويعرف هذا السجل بميزان المدفوعات.

- السياسة النقدية ودورها في معالجة العجز في ميزان المدفوعات:

تشمل السياسة النقدية عدة إجراءات تستخدم لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وتتمثل هذه الإجراءات في:

1- تقليص العرض النقدي:

تهدف السياسة النقدية إلى تخفيض عرض النقود أو بدقة أكثر بتخفيض معدل تزايدها، ويولد هذا التأثير على الكتلة النقدية ارتفاعا في معدلات الفائدة، والذي له تأثيرين هما:

- دخول رؤوس الأموال الأجنبية التي جذبتها مكافأة مرتفعة كثيرا في الأسواق المالية للدولة.

- انخفاض الدخل الوطني لأن ارتفاع المعدلات لا يشجع التسليف للاستهلاك ويعزز تمويل الاستثمارات، وهذا الانخفاض يستدعي تخفيض الواردات.

كما أن تقليص العرض النقدي من شأنه أن يخفض مقدار القوة الشرائية المتاحة، وبهذا الوجه ينخفض أيضا مجموع الطلب. والمتوقع أيضا أن تنخفض الأسعار الداخلية وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستيراد، كما أن الهبوط في الأسعار الداخلية يفضي في الغالب إلى زيادة التصدير، وبهذا الوجه فإن الهبوط في الواردات وارتفاع الصادرات سوف يساعدان على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.[1]

وهكذا فإن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية، وهي رفع سعر الخصم، لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة، وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، لأن الطلب قد قل على السلع المعروضة. وإذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وإلى تخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة.

[1] سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2009، ص 48.

وكما أن ارتفاع الأسعار محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة. وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، ومع انخفاض الأسعار المحلية ينخفض معدل التضخم، وهو ما يجعل الأسعار المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية، كما أنه يشجع زيادة الصادرات ويخفض العجز في ميزان المدفوعات. وذلك ما حدث في أعقاب انتخابات 1980 في الولايات المتحدة عندما كان الاهتمام بمعدل التضخم المرتفع، وارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية خلال نفس السنة.

2-تخفيض قيمة العملة: ويراد بالتخفيض تقليل السعر الرسمي لمبادلة العملة المحلية بالعملات الأخرى، ويؤخذ بهذا الإجراء عادة إذا كان ميزان المدفوعات مصابا بالاختلال الأساسي، وهذا الإجراء من شأنه أن ينشط التصدير ويعرقل الاستيراد. فالتخفيض يجعل الصادرات أرخص من السابق ويجعل الواردات أغلى مما كانت عليه. وبهذا الوجه يمكن أن يصحح الاختلال في ميزان المدفوعات[1].

3-الرقابة على الصرف: وهو إجراء شائع في الأقطار النامية، كما أنه يستخدم أوقات الحروب والذعر المالي، وتعني الرقابة على الصرف أو على العملات الأجنبية قيام الحكومة أو المصرف المركزي بالسيطرة على جميع الاحتياطات الموجودة من العملة الأجنبية بالإضافة إلى ما يكسبه القطر عن طريق الصادرات وغيرها. وبموجب رقابة الصرف يسلم المصدرون جميع ما يكسبونه من العملة الأجنبية إلى الحكومة أو إلى المصرف المركزي ويأخذون مقابله العملة المحلية بالسعر الرسمي، كما أن الذين يستوردون من الخارج وغيرهم من الذين يحتاجون إلى العملة الأجنبية يشترون ذلك من المصرف المركزي أو من يحوله من المصارف التجارية طبقا للأحكام والمقادير والأسعار الواردة في قانون الرقابة على الصرف. وبهذه الوسيلة يمكن للسلطات النقدية أن تتحكم بالواردات وأن تعمل على معالجة العجز.

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص114.

خلاصة

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي مرتبط أساسا بتحقيق الاستقرار النقدي، وتعتبر السياسة النقدية الأداة الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي. وتشتمل السياسة النقدية على الأدوات الكمية، والتي تتمثل أساسا بسعر الخصم وذلك عن طريق رفع معدله أو تخفيضه بحسب اتجاهات السياسة النقدية توسعية كانت أم انكماشية، فإذا ارتفع عرض النقود إلى مستوى غير مرغوب فيه، فإن رفع معدل الخصم يؤدي إلى تقليل العرض النقدي وبالتالي وسائل الدفع المتاحة، وهذا من شأنه أن يقلل من الإنفاق الاستهلاكي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية ويحدث العكس في حالة انخفاض العرض النقدي.

بالإضافة إلى الأدوات الكمية فهناك الأدوات المباشرة أو ما يسمى بالأدوات النوعية أو الحديثة، كسياسة تأطير القروض، هامش الضمان المطلوب والإقناع الأدبي وغيرها، والتي تستهدف توجيه الائتمان صوب قطاعات معينة والتأثير على حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الاقتصاد وهي تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التأثير المباشر على الائتمان وكذا على سياسة الإقراض من خلال التحكم في حجمه، ومن ثمة تحقيق سياسة نقدية نوعية من شأنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

الفصل الثالث

أهمية دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر (2010-2020)

تمهيد

إن الاستقرار النقدي يعتبر من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى كل من الحكومة والبنك المركزي إلى تحقيقهما، وتعتبر السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عامة والاستقرار النقدي بصفة خاصة، وذلك لا يتأتى إلا إذا كان النشاط الاقتصادي يدار ضمن بيئة اقتصادية سليمة تتمثل في وجود نوع من الاستقرار النقدي، إذ أن أي مجتمع يسعى جاهدا للحفاظ على استقرار اقتصادي من خلال انتهاجه سياسات وإجراءات وقائية تتعلق أساسا بكيفية التحكم في الطلب والعرض الكليين.

المبحث الأول: مراحل تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية

مرت السياسة النقدية على وجه العموم وبنك الجزائر على وجه الخصوص بمراحل مختلفة، ابتداء من مرحلة الاقتصاد المخطط والموجه إلى مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد تطلبت هذه المرحلة تكييف القوانين فجاء قانون النقد والقرض كأهم قانون في هذا الصدد.

المطلب الأول: تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض

على إثر الظروف الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات وعلى مختلف الأصعدة، وجدت الجزائر نفسها أمام خيار التوجه نحو اقتصاد السوق المدعوم من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، لتعيد بذلك النظر في سياساتها الاقتصادية عموما والسياسة النقدية على وجه الخصوص، هذه الأخيرة التي عرفت تحولا جذريا بداية التسعينيات ليعاد تنظيم السلطة النقدية من أجل جعل النظام النقدي والمصرفي دعامة متكيفة مع مقتضيات التحول نحو اقتصاد السوق.

يجسد قانون النقد والقرض الصادر في 1990/4/14 تلك الإرادة الملحة للخروج من الأزمة التي حصرتها السلطات المعنية في مجال النقدي، ومن ثم كان الهدف الأساسي من هذا القانون الجديد تسيطر الأساليب والإجراءات الواجب إتباعها في إطار السياسة النقدية لإعادة استقرار الاقتصاد الوطني، فهذا التنظيم الجديد أسس الأعضاء والأدوات والميكانزمات الضرورية لإرساء قواعد تنظيم نقدي وبنكي جديد يتوافق مع مقومات الاقتصاد الحر.

لقد تمكن الإصلاح التسعيني الجديد من التسوية النهائية لمشكل السلطة النقدية ووحدتها واستقلاليتها النسبية كما وضع نهاية للا شفافية التي ميزت الفترة السابقة، أين كان من الصعب جدا وضع سلطة نقدية فعلية وعليه أصبحت مسؤولية الدفاع عن قيمة النقود الوطنية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي موكلة للسلطة الوحيدة التي تجسدت في بنك الجزائر فبموجب هذا القانون فإن البنك المركزي هو مؤسسة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي[1]، فور صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يتعامل مع غيره تحت اسم بنك الجزائر، رأس مال هذا البنك هو مكتتب كلية من طرف الدولة ويتم تحديده في إطار قانوني حسب ما نصت عليه مادة 14 مع تحديد مقره بالجزائر العاصمة وفقا للمادة 15، ويمكن لبنك الجزائر فتح فروع ومراسلين عبر أنحاء التراب الوطني إذا اقتضت الضرورة ذلك.

إن بنك الجزائر هو عضو تنفيذي مكلف بالمهمة العامة للسهر على النقود، القرض والصرف ولذلك فهو يعتبر بموجب المادة 16[2] قمة الجهاز المصرفي باعتباره المقرض الأخير وبنك الإصدار الوحيد على المستوى الوطني، ومن ثم فهو المشرف الأول والأخير على تسيير السياسة النقدية في الجزائر، وحسب المادة 55 من القانون ذاته فإن بنك الجزائر مجبر على التحكم في ميدان النقود وخلقها، القرض والمبادلات، وفي الشروط الأكثر مناسبة للنمو المتناسق للاقتصاد الوطني.

فهذا البنك يجب عليه المساهمة في ترقية عمل كل الموارد الإنتاجية للبلد عن طريق تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقود، ولذلك قانون النقد والقرض يكلف البنك بتنظيم التداول النقدي، توجيه ومراقبة توزيع القرض، السهر على التسيير الأفضل للتعهدات

[1] ابتسام بوزيان، البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية، –دراسة حالة بنك الجزائر–، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، سنة 2016–2017، ص68.

[2] نفس المرجع، ص69.

الخارجية وتنظيم مختلف الأسواق بما فيها السوق النقدية، سوق القرض، وسوق الصرف على بنك الجزائر إضافة إلى الامتيازات السابقة أن يقوم بإعلام الحكومة بكل عمل من شأنه أن يقود لبلوغ الاستقرار النقدي إلى جانب إعلامه للحكومة بحالة حساباته شهريا.

أما عن إدارة ومراقبة بنك الجزائر فبموجب المادة 19 من قانون النقد والقرض يتم توجيه إدارة ومراقبة بنك الجزائر من طرف المحافظ ونوابه الثلاثة (مجلس النقد والقرض ومراقبان).

يشكل مجلس النقد القرض العنصر الأبرز، فهو يعتبر مظهرا بارزا من مظاهر الإصلاح التسعيني للجهاز المصرفي، وذلك بإحداثه تغييرا جذريا على مستوى هيكل إدارة بنك الجزائر، وذلك نظرا للمهام والسلطات التي أنيطت له، بالإضافة إلى كونه مجلس إدارة البنك، فهو يعتبر كذلك بمثابة السلطة النقدية في البلاد.

وفي ظل هذا القانون استرجع بنك الجزائر لمفهومه كبنك للبنوك وكمقرض أخير وكمشرف أول على السياسة النقدية، وبموجب هذا القانون يتكفل البنك المركزي بإصدار النقود الائتمانية، كما يشرف على تنظيم ومراقبة النقود الكتابية[1].

وإصدار هذه النقود لا يمكن أن يتم إلا في إطار شروط التغطية المحددة في هذا القانون والمتضمنة السبائك والنقود الذهبية والعملات الأجنبية وأذونات الخزينة الجزائرية والسندات القابلة لإعادة الخصم وهذا يعني أن إصدار النقود أصبح مقابل غطاء يعرف بمقابل الكتلة النقدية، كما أصبح بإمكان البنك المركزي إنجاز كل العمليات على الذهب، كما يخول له حق ممارسة كل العمليات على العملات الصعبة وبموجب المادة 71 من قانون 10/90 فإن البنك المركزي يمكنه أن يعيد الخصم للبنوك وللمؤسسات المالية لفترات لا تتجاوز 6 أشهر على الأكثر أو الأخذ لأجل الأوراق التجارية (السندات) التي تم خلقها

[1] ابتسام بوزيان، البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية، مرجع سابق، ص70.

لتمثيل الاعتمادات للمدى المتوسط، عمليات إعادة الخصم يمكن إعادة تجديدها ولكن لفترة لا تتعدى 3 سنوات.

كما أن الترخيص بممارسة عملية إعادة الخصم لا يمكنه أن يكتمل إلا في إطار الشروط المنصوص عليها في المادة 44 وكذلك تبعا للأهداف المحددة من طرف مجلس النقد والقرض، أما فيما يتعلق بمنح القرض وفي إطار هذا التنظيم التسعيني، أصبح بإمكان البنك المركزي منح تسبيقات لا تتعدى السنة على النقود والسبائك الذهبية، وكذا التسبيقات على العملات الأجنبية حسب الأساليب والأنماط المحددة من طرف مجلس النقد والقرض[1].

كما بموجب هذا القانون فإن البنك المركزي يمكنه أن يمنح للخزينة مكشوفات للحساب الجاري أين المدة الإجمالية لا يمكنها أن تتعدى 240 يوما متتابعة أو غير ذلك خلال السنة المرجعية، إن المكشوفات المرخصة تعطي مجالا لتحصيل عمولة تسيير حيث أن المعدل والأساليب محددة من طرف مجلس النقد والقرض باتفاق مع الوزير المكلف بالمالية. إن هذه التسبيقات يجب أن تسدد قبل نهاية كل سنة عموما فإن البنك المركزي هو العون المالي للدولة من أجل كل العمليات الخاصة بالصندوق بالبنك والقرض، وفي إطار هذا القانون أن البنك المركزي يمكنه أن يطالب البنوك بأن توظف من قبله في حساب مجمد بفائدة أو بدونها احتياط محسوب، سواء على مجمل ودائعها أو على صنف من هذه الأخيرة، أو على مجمل توظيفاتها أو على صنف من هذه الأخيرة بصفتها نقود وطنية أو نقود أجنبية، إن هذه الاحتياطات أطلق عليها بالاحتياطيات الإجبارية، أو الإلزامية والتي تعتبر كأداة تدخل جديدة ومعدل هذه الاحتياطيات لا يمكنه أن يتجاوز مبدئيا 28% من المجاميع المعتبرة كأساس للحساب، كذلك بإمكان البنك المركزي تحديد معدل أعلى لهذه الاحتياطيات في حالة الضرورة التي تكون قانونيا مبررة. كما بموجب هذا القانون يتكفل البنك المركزي

1 بقبق ليلى أسمهان، صلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، على الموقع: https://manifest.univ-ouargla.dz/ تاريخ الاطلاع: 2022/04/19

بنفسه بتنظيم وتسيير مصلحة لمركزه المخاطر يطلق عليها مركز المخاطر، وقد أوجب البنك المركزي كل الهيئات المتعاطية للقروض الانضمام لهذا المركز.

المطلب الثاني: تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض المعدل والمتمم

عرف الاقتصاد الجزائري ابتداء من سنة 2000 مرحلة تطورية جديدة تزامنت مع الارتفاع المتواصل لأسعار النفط، وهو ما انعكس بالإيجاب على كل جوانب الاقتصاد الوطني، ولقد تبنت السلطات خلال هذه المرحلة عدة إصلاحات كان لها وقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية تمثلت في تعديلات قانون النقد والقرض وإنشاء صندوق ضبط الموارد، وتبني برامج تنموية.

1-تعديلات قانون النقد والقرض:

إن التطور والتحسن الذي شهده النظام المصرفي الجزائري خصوصا البنك المركزي بعد صدور قانون النقد والقرض، لم يمنع من تخبط هذا النظام في مشاكل واختلالات نجمت أساسا عن الأزمة التي شهدتها البنوك الخاصة، والتي أدت إلى إفلاس بنكين عملاقين بحجم بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي والجزائري في خضم هذه الظروف لجأت السلطات العمومية إلى تعديل قانون النقد والقرض[1]، وقد جاء هذا التعديل تدعيما لما هو منصوص عليه في قانون النقد والقرض ومتمما لما حدث من تغيير على مستوى التعديل السابق له ويتعلق الأمر بتعديل قانون النقد والقرض في 2001[2]، وأهم ما جاء في هذا التعديل:

[1] ابتسام بوزيان، المرجع سابق، ص74.

[2] مرجع سابق، ص74.

1- يتولى تسيير وإدارة البنك الجزائر ومراقبته محافظ يعاونه 3 نواب له ومجلس الإدارة ومراقبان فمجلس النقد والقرض يتصرف وفق هذا التعديل كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية.

2- يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات من مؤسسات أجنبية أو جزائرية وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

3- يصبح عنوان الفصل الثاني مجلس إدارة بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض بعد أن كان يقتصر على مجلس النقد والقرض.

-أما تعديل 2003 عدل بدوره الكثير من المواد وذلك لتحقيق ثلاث أهداف أساسية:

1- تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته من خلال المواد من 35-57، وذلك من خلال[1]:

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية، وسياسة الصرف، وتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع، مع إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك.

- يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي ويشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير، التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة، كما تم إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.

2- تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي.

[1] بقبق ليلى أسمهان، المرجع السابق.

3- توفير أحسن حماية للبنوك المودعين.

إن التعديلات السابقة لقانون النقد والقرض بالرغم من إيجابياتها في تدعيم صلاحيات بنك الجزائر وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، إلا أنها ساهمت بشكل أو بآخر في تراجع استقلالية السلطة النقدية في الجزائر.

أما بالنسبة لتعديل 2010[1]، فإنه يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه في النقاط التالية:

- إن المساهمات الأجنبية في البنوك لا يمكن أن يسمح بها إلا في إطار الشراكة علما أن المساهمة المحلية لا تقل عن 51% من رأس المال.

- تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر أو إعداد ميزان المدفوعات.

- يعمل بنك الجزائر على التأكد من سلامة وسائل الدفع، غير العملة الائتمانية، وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءمتها.

- يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطر للمؤسسات ومركزية للمخاطر للعائلات ومركزية لعوارض الدفع.

2-البرامج التنموية: تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصاد حيث غطى هذا البرنامج المخطط الثلاثي الفترة 2001-2004، وخصص له غلاف مالي أولي قدره 525 مليار دينار، أي ما يقارب 7 مليار دولار وهو برنامج ضخم مقارنة مع ما تم تسجيله من ارتفاع في احتياطي الصرف والذي قدر في سنة 2000 بـ 11.9 مليار دولار.

[1] ابتسام بوزيان، البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية، المرجع السابق، ص75.

3-إنشاء صندوق ضبط الموارد: تأسس صندوق ضبط الموارد خلال سنة 2000 بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الصادر في 27 جوان 2000، وذلك نتيجة الفوائض المالية المعتبرة التي سجلها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

لقد كان للظروف السابق ذكرها والإصلاحات التي شهدتها هذه المرحلة وقعها وأثرها على السياسة النقدية، فقد أصبح بنك الجزائر يركز في إدارته للسياسة النقدية في هذه المرحلة على هدف استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية عن طريق هدفين وسيطين يتمثلان في تحديد معدلات نمو المجاميع النقدية والقرضية سنويا، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات غير مباشرة المستحدثة والتي تتمثل في أداة الاحتياطي الإجباري، أداة استرجاع السيولة، تسهيلة الوديعة المغلقة للفائدة.

المطلب الثالث: أهداف قانون النقد والقرض

جاء بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء إلى إدخال قواعد جديدة في المجال النقدي والمصرفي تتناسب وآليات السوق ويهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك خاصة وأجنبية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.

[1] يمينة شبيرة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2015-2016، ص76-77.

- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي وبورصة القيم المنقولة.

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ويطمح قانون النقد والقرض إلى تحقيق الأهداف التالية:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع البنكي.

- رد الاعتبار للبنك المركزي.

- التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

- إحكام سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز البنكي.

1- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع البنكي:

في اقتصاد يعتمد على التخطيط المركزي مثل الاقتصاد الجزائري تحاول الدولة أن تسخر إمكاناتها ووسائلها المالية بما يتماشى وسياستها الاقتصادية، فكان تخصيص وتوزيع الموارد المالية المتاحة يتم وفق إجراءات إدارية دون أن يخضع لاعتبارات القيمة وقد أدى هذا إلى توليد نوع من تراكم الاختلال المالي الكلي، والتي من أكبر مظاهرها اتساع سيولة الاقتصاد وارتفاع وتيرة تضخم الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية[1].

[1] كريمة شلغوم، دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير المخاطر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة 2011-2012، ص83.

2- رد الاعتبار للبنك المركزي:

إن نظام التمويل المعتمد قبل الإصلاحات الذي يتبع أسلوبا مركزيا في تخصيص الموارد جعل من البنك المركزي قاعدة خلفية لإمداد الخزينة بالنقود لتمويل الاستثمارات المسجلة في الخطة مما تسبب في فقدانه لدوره كمركز فعلي لإحداث العملة والقرض وعدم تمكنه من الإشراف الحقيقي على إدارة السياسة النقدية وتسيير نظام التمويل وفي ظل هذه الأوضاع لم يكن بمقدور البنك المركزي أن يلعب دورا حاسما في ضبط الأمور لأنه لا يملك الوسائل القانونية لذلك، فكان واجبا أن يعاد الاعتبار للبنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض لتسيير وتوجيه السياسة النقدية داخل المنظومة الكلية للسياسة الاقتصادية، من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية[1].

3-التطهير المالي للمؤسسات العمومية:

لقد ساهم نظام التمويل السابق من خلال المنح الآلي للقروض دون مراعاة الفعالية والخطر إلى ارتفاع مديونية مؤسسات القطاع العام مما تسبب في اختلال نقدي عميق على مستوى الاقتصاد الوطني وخاصة بعدما أصبحت هذه المؤسسات غير قادرة على الالتزام بتسديد ديونها تجاه البنوك وأصبحت هذه العملية تهدد استقرار ووجود البنوك نفسها ولكي تؤدي المؤسسة دورها في ظل محيط اقتصادي جديد يتميز بالمنافسة ويخضع إلى قواعد السوق يجب أن تكون سليمة من الناحية المالية[2].

- وفي هذا الإطار تبنى القانون آليات جديدة لتطهير مديونية المؤسسات بمنح الخزينة العمومية دورا أساسي في شراء جزء من ديون المؤسسات بغية تطهير وضعها المالي،

[1] كريمة شلغوم، دور البنوك المركزية في تأثير على السياسة النقدية، المرجع السابق، ص83.

[2] نفس المرجع ، ص85.

وتصبح الخزينة هي الجهة المدينة للبنوك بالمبالغ التي تكفلت بشرائها، ولكن يجب أن لا يتحمل دافع الضرائب والبنك المركزي عبء هذه الديون[1].

4- إحكام سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز البنكي:

جاء قانون النقد والقرض ليعزز سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز البنكي، وذلك لضمان تحكمه في تنفيذ السياسة النقدية وتغييرها بشكل فعال، إذ أن عدم استجابة البنوك لتوجهات البنك المركزي يعني بالتأكيد عدم تحقيق الأهداف المحددة من طرف الدولة وفي نفس الإطار جاء القانون ليكرس اختيار بقاء لجنة الرقابة البنكية التي أنشئت بموجب قانون 1986 المتعلق بنظام البنوك والمادة 143 من القانون تنص على ما يلي: تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة وبين القانون صلاحيات هذه اللجنة وموقعها في النظام البنكي وشكل العلاقة الموجودة بينها وبين بنك الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية وتتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء ويعتبر القانون مخالفة أحد البنوك لقرارات مجلس النقد والقرض من بين الأسباب التي تؤدي إلى المنع من ممارسة بعض الأعمال وغير ذلك من تقييد في ممارسة النشاط.

[1] كريمة شلغوم، دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية، نفس المرجع، ص87.

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية (2000-2020)

للوصول إلى استقرار نقدي واقتصادي مؤدي لتوازن حقيقي في الاقتصاد الجزائري لابد من تطوير وتكييف السياسات النقدية المنتهجة وتنسيقها مع السياسات الاقتصادية الأخرى، ودراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة في الجزائر، وباعتبار أن السياسة النقدية الركيزة المعتمد عليها بالدرجة الأولى في نجاح اقتصاديات الدول إلى جانب السياسات الأخرى لذا أضحى من الضروري على الجزائر رسم سياسة نقدية محكمة تتبناها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد من أهم أهدافها.

المطلب الأول: المسار الإصلاحي للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2020)

قبل الحديث عن مسار السياسة النقدية لفترة الدراسة يجب معرفة أن السياسة النقدية مرت بمرحلتين يفصلهما قانون النقد والقرض فالمرحلة الأولى التي سبقت هذا القانون لم يكن السياسة النقدية أثر واضح بسبب ضعف الصرامة في تطبيقها، وانهيار الإيرادات الجبائية البترولية، ونقص معيار منح الائتمان وتدهور قيمة العملة النقندية، وضعف الاستثمارات الخارجية. أما المرحلة الثانية التي تزامنت مع صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي جاء لإبراز دور النقد والسياسة النقدية حينها عرفت السياسة النقدية نقلة نوعية باستخدامها عدة أدوات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وابتداء من سنة 2000 قامت السلطات الجزائرية بإجراء مجموعة من الإصلاحات والتعديلات التي مست قانون النقد والقرض وهذا بهدف التأثير على مسار السياسة النقدية لجعلها تتماشى مع الظروف النقدية السائدة، وأهم هذه التعديلات والإصلاحات ما يلي:

– إصدار الأمر رقم 01–01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 والذي مس الجوانب الإدارية لتسيير بنك الجزائر دون المساس بمحتوى القانون، وفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض. وهذا لتعزيز استقلالية البنك المركزي.

– التعليمة رقم 2020/02 المؤرخة في 11 أفريل 2002 المتضمنة إدخال أداة استرجاع السيولة في السوق النقدية. وهي أداة جديدة للسياسة النقدية غرضها امتصاص فائض السيولة (استرجاع السيولة لمدة 7 أيام).

– الأمر 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003 وأهم ما جاء به هو انخفاض معدل استقلالية السلطة النقدية، وخصوصية وضع الجهاز المصرفي الذي كان يعاني من الضعف والذي تزامن مع فضيحة الخليفة وتفشي ظاهرة اختلاس الأموال وإفلاس البنوك، وفي هذا الصدد صدرت تعليمة في نهاية 2005 لتفعيل الدور الرقابي لبنك الجزائر،

– القانون 04–01 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية والمقدر بـ 2.5 مليار دج للبنوك، و500 مليون للمؤسسات المالية، ويليه القانون 04–02 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 والمتعلق بشروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر والذي يتراوح معدله بين 0% و15% كحد أقصى، ويليه القانون 04–03 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية حيث من خلاله يلزم إيداع علاوة نسبية مقدرة بـ 01% من إجمالي الودائع لدى صندوق الودائع المصرفية بهدف تعويض المودعين في حال عدم إمكانية الحصول على ودائعهم[1].

– التعليمة رقم 04–05 المؤرخة في 14 جوان 2005 والمتعلقة بتسهيلة الودائع المغلة للفائدة، والتي يمكن أن تلجأ إليها المصارف عن طريق تشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة

[1] فريد بن طالبي، السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزئر، مجلة جديد الاقتصاد العدد3، ص180.

24 ساعة مقابل مكافأة بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا ويتغير حسب تقلبات السوق وهيكل الودائع.

- التعليمة رقم 13-07 المؤرخة في 24 ديسمبر المعدلة والمتممة للتعليمة 02-04 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية حيث حدد معدل الاحتياطي الإجباري عند 8% من الوعاء المحدد، أما معدل مكافأة الاحتياطات الإجبارية حدد بـ 0.75% طبقا للتعليمة 02-08 المؤرخة في 11 مارس 2008 المعدلة والمتممة للتعليمة 01-05 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.

- النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، حيث تم تعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية. أما في سنة 2010 أصدر الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح إطار السياسة النقدية من خلال المحافظة على استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مع ضرورة استهداف التضخم[1].

- التعليمة رقم 02-2013 المؤرخة في 23 أفريل 2013 المعدلة والمتممة للتعليمة 02-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية حيث تم رفع نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 12% -2017.

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010، ص172.

المطلب الثاني: الدراسة التحليلية لأثر السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (2010-2020)

1-أثر السياسة النقدية على التضخم:

قبل الشروع في توضيح أثر السياسة النقدية على التضخم الذي يعتبر مؤشرا للمستوى العام للأسعار من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي يجب أن نشير أن للسياسة النقدية أدوات تستخدمها لضبط معدلات التضخم والتي من بينها معدل إعادة الخصم والاحتياطي القانوني الإجباري وغيرها، المستعملة بهدف التأثير على الكتلة النقدية وعليه سوف نوضح نجاح السلطة النقدية في محاربة التضخم انطلاقا من البيانات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	معدل التضخم%
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.92
2015	4.78
2016	6.40
2017	5.59
2018	4.27
2019	1.95

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب واضح لمعدل التضخم حيث:

في سنة 2010 نلاحظ انخفاض معدل التضخم حيث وصل 3.91% عما كان عليه في السنتين السابقتين ويعود الفضل إلى التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بقانون النقد

والقرض[1]، طبقا للأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح إطار السياسة النقدية من خلال المحافظة على استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مع ضرورة استهداف التضخم.

وفي سنة 2011 و2012 نلاحظ عودة التضخم للارتفاع حيث سجل أعلى نسبة له في سنة 2012 تقدر بـ 8.89% ويعود سبب ارتفاعه إلى ارتفاع حجم النفقات التي نفسرها بإطلاق الحكومة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي بداية 2010.

وفي سنتي 2013 و2014 نلاحظ عودة التضخم للانخفاض حيث سجل معدل 3.25% و2.92% على التوالي، ويعود السبب إلى تطور العديد من المتغيرات الاقتصادية الناجمة عن تطبيق برنامج توطيد النمو الذي كانت نهايته سنة 2014، وأيضا السياسة التقشفية التي قامت بها الحكومة، وجذب الأموال الخارجية عن الجهاز المصرفي.

وبعد ذلك نلاحظ عودة ارتفاع معدل التضخم إلى غاية 2017 ليحقق معدلا قدره 5.59% بسبب ارتفاع أسعار البترول. لكن سرعان ما عاد إلى الانخفاض سنتي 2018 و2019 بمعدل 4.27% و1.95% على التوالي.

وبهذا تكون السياسة النقدية في هاته الفترة قد وفقت نسبيا في السيطرة على معدلات التضخم من خلال أداتي معدل إعادة التضخم، والاحتياطي الإجباري التي سيطرت بها على البنوك للحد من التوسع في عمليات الإقراض بغية التحكم في حجم المعروض النقدي وامتصاص السيولة الغير موظفة في البنوك، ويلاحظ هذا من خلال الرفع لمعدلات إعادة الخصم، والاحتياطي الإجباري طيلة فترة الدراسة لتفادي الوقوع في التضخم والتخفيف من

[1] صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، العدد3، ص183.

حدته. والفضل يعود إلى صرامة السلطة النقدية التي سهرت على تطبيق الأوامر والتعليمات المصدرة في هذا الشأن، والتي أتينا على ذكرها في بند مسار السياسة النقدية لفترة الدراسة.

2-أثر السياسة النقدية على البطالة:

الجدول رقم 02: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	معدل البطالة%
2010	10.00
2011	10.00
2012	11.00
2013	9.80
2014	10.60
2015	11.20
2016	10.50
2017	11.70
2018	11.88
2019	11.70

نلاحظ استقرارا في معدلات البطالة لسنتي 2010 و2011 حيث سجلت معدل يقدر بـ: 10% وهذا يعود إلى الأثر الإيجابي الذي خلفته البرامج السابقة الذكر بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو الذي انطلق سنة 2010[1].

وعليه يمكن القول أن السياسة التنموية والمتمثلة في البرامج التي أطلقتها الحكومة الجزائرية أسهمت في تخفيض معدلات البطالة في هذه الفترة ولم يكن للسياسة النقدية أثر في تخفيض هذه المعدلات لكون السياسة المنتهجة من قبل السلطة النقدية هي سياسة انكماشية هدفها امتصاص فائض السيولة عن طريق الأدوات المباشرة والغير مباشرة، وهذا مؤكد من خلال ارتفاع معدلات الاحتياطي الإجباري وإعادة الخصم، وكذلك تخفيض

[1] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، -دراسة قياسية تحليلية-، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، 2009-2010، ص4.

المعروض النقدي الذي انتقل من 13% سنة 2000 إلى 3.1% سنة 2009، فالسياسة النقدية كان هدفها امتصاص فائض الطلب الذي خلفته السياسة المالية التوسعية.

وبعد سنة 2010 نلاحظ ارتفاع لمعدلات البطالة حيث وصلت 11.7% سنة 2017 بعدما كانت مستقرة ويعود هذا إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة والتي أجبرت عليها بعدما انخفضت أسعار البترول.

إن انخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة يعود سببه إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية عن طريق إطلاق البرامج التنموية التي ساهمت في توفير مناصب الشغل، ولم يكن للسياسة النقدية أثر يحسب في تخفيض معدلات البطالة. لأنها كانت تسعى إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

3-أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي:

إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في فترة الدراسة والتي مست الجوانب الاقتصادية والنقدية والتي كان الغرض منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق السعي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الجزائر والذي تتحكم فيه عدة عوامل غير السياسية النقدية منها أسعار البترول، وهذا ما جعل السياسة النقدية دورها غير مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق امتصاص السيولة الفائضة للتحكم في التضخم الذي يحول دون تحقيق النمو ولمعرفة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي يجب علينا دراسة تطور الناتج المحلي الحقيقي الذي يعتبر مقياسا له والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي%
2010	3.60
2011	2.90
2012	3.40
2013	2.80
2014	3.80
2015	3.70
2016	3.20
2017	1.30
2018	1.20
2019	0.80

من خلال الجدول نلاحظ أن في سنة 2010 حيث نلاحظ زيادته بمعدل 3.6%، هذا الانتعاش الذي جره الطلب الداخلي والمعزز في حد ذاته بتزايد الموارد والنمو الذي عرفته كل القطاعات الأخرى عدا قطاع المحروقات الذي انخفضت قيمته المضافة بنسبة 2.6%[1].

وبعد سنة 2010 إلى غاية 2016 لوحظ تذبذبا في معدلات النمو بين معدل أدنى قدر بـ 2.9% سنة 2011 ومعدل أعلى 3.9% سنة 2015 وهو يقترب من معدل النمو للبلدان النامية والناشئة والمقدرة بـ 4%، وهذا الأداء الجيد في النمو يعود إلى إطلاق الحكومة لبرنامج توطيد النمو الذي يعد مكملا للبرامج السابقة التي أسهمت في الحد من البطالة وتنشيط الاقتصاد ويعود أيضا إلى زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة وعرفت هذه الفترة أيضا ارتفاع أسعار المحروقات[2].

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي2010، التطور الاقتصادي والنقدي، 2011، ص21.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي، 2016، ص30.

وخلال الفترة من 2017 إلى غاية 2019 نلاحظ تراجعا في معدلات النمو حيث سجلت معدل 2.2% سنة 2017 وواصل انخفاضه إلى أن وصل 0.8% سنة 2019 ويعود هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي إلى التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات وإلى تدهور بعض القطاعات الأخرى والأثر الذي خلفته الأزمة العالمية لسنة 2014.

وعليه يمكن القول بالرغم من أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية تحقيق معدلات نمو مرتفعة وسريعة حسب ما نص عليه الأمر 03-11 الذي استبدل هدف النمو المنتظم بالنمو السريع، إلا أن هذا لم يتحقق وهذا يعود إلى أن هناك عوامل أخرى غير السياسة النقدية حالت دون الوصول إلى الهدف المحدد بين 6% و7%.

خلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار النقدي والاقتصادي في الجزائر، حيث لاحظنا أن السياسات النقدية المنتهجة في الجزائر مرت بالعديد من الإصلاحات التي كانت السبب في إعادة الاعتبار لها من خلال تحسين وتكييف أدواتها للحد من التضخم والقضاء على البطالة خلال فترة الدراسة وكذلك التوازن النقدي عرف نوع من الاستقرار باستثناء بعض السنوات، كما أن السياسة النقدية من خلال إصلاحاتها أثرت مباشرة على الموازنة العامة للدولة.

خاتمة

خاتمة

تلعب البنوك المركزية دورا هاما في توجيه الأوضاع النقدية بإعتبارها المشرف على الإصدار النقدي، وتلعب دورا أساسيا في النشاط الإقتصادي، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي، ينطوي هذا الدور رغم أهميته على مخاطر ننشأ عن طبيعة عمل البنك نفسه أو على مستوى القطاع المصرفي أو على مستوى الإقتصاد ككل.
السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لتحقيق أهدافه في إدارة الإئتمان البنكي، والتحكم في الكتلة النقدية، وتحقيق الإستقرار النقدي.

إن تبني الجزائر لسياسة إصلاحات بنكية تهدف الى تنظيم وتطوير وتكييف العمل المصرفي بما يلبي حاجيات التنمية ويحافظ على الاستقرار الإقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار النقدي، استقرار المستوى العام للأسعار، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم، بهدف ضم اكبر عدد من فئات المجتمع الى النظام المالي.

تلعب البنوك المركزية منذ القدم دور كبير في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي حيث تحتل البنوك المركزية موقعا متميزا في النظام المصرفي و النقدي للدول على مختلف نظمها وتوجهاتها النقدية والإقتصادية، إذ تعد البنوك المركزية بمثابة العمود الفقري للقطاع المصرفي، فهي تقوم بمهمة تطوير هذا الجهاز وتنميته وتحقيق استقراره، حيث يعتبر البنك المركزي ان تحقيق الاستقرار النقدي مرتبط بتحقيق السياسة النقدية حيث تعتبر الأداة الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي .

نتائج الدراسة:

ومن خلال هاذا البحث والبحوث المشابهة توصلنا الى النتائج التالية:

- يعتبر لبنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة، وبالتالي فهو المشرف على إدارة السياسة النقدية وتنفيذها بما يتوافق مع اهداف السياسة النقدية والاقتصادية، بما يضمن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والحد من ارتفاع الأسعار واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.
- يعتبر البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي وتنحصر أهمية البنك المركزي أساسا في إدارة السياسة النقدية.
- تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لمعالجة كل الاختلالات التي تمس الاستقرار النقدي.
- تعتبر الأدوات الكمية والنوعية الأدوات الفعالة للسياسة النقدية وتستخدم بحسب السياسة المستهدفة.
- إن استقلالية البنك المركزي وفق معايير الاستقلالية تؤدي إلى إدارة سياسة نقدية سليمة بعيدا عن الضغوط والتدخلات الحكومية في الشؤون النقدية، التي أوكلت مهمتها للبنك المركزي، وخاصة عند تعارضها مع بعض السياسات الحكومية الأخرى في المجال الاقتصادي والمالي.
- اصبحت السياسة النقدية تتمتع بالاستقلالية خاصة بعد أن تم إصدار الأمر 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، مما سمح باستخدام أدوات السياسة النقدية المتعارف عليها، وهو ما ساهم نوعا ما في تحقيق الاستقرار النقدي.
- الاجراءات والمؤشرات المتبعة من طرف البنك المركزي الجزائري التي تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر .

التوصيات والاقتراحات:

من بين أهم الإقتراحات التي يمكن تقديمها مايلي:

- مواصلة العمل على تعزيز إستقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لدى.
- الاستقلال في صياغة السياسة النقدية، بحيث يجب أن يقوم مجلس النقد والقرض بصياغة السياسة النقدية والائتمانية والاشراف علا تنفيذها، أما فيما يخص حل التعارضات فإنه من المفروض ان لا تعترض الحكومة او اي مؤسسة اخرى على قرارات البنك المركزي التي تتعلق بسياسته النقدية .
- ان لايقوم البنك المركزي بمنح قروض للحكومة خاصة بتغطية العجز الموسمي، والتي قد يؤدي منحها الى تعارض سياسة البنك المركزي مع سياسته في تحقيق إستقرار الاسعار.
- الاسراع في تنفيذ إصلاحات مصرفية وفق المعايير العالمية حتى يساهم القطاع المصرفي في تمويل التنمية وتشجيع الاستثمار بهدف زيادة العرض الكلي وتشجيع الصادرات مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

آفاق الدراسة

في إطار دارستنا لموضوع دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي وجدنا أن هناك العديد من المواضيع تحتاج إلى المزيد من البحث والتفصيل، ولهذا من الاحسن مواصلة الدارسة والبحث في الموضوع لتغطيته أكثر من خلال المواضيع التالية:

- دور البنك المركزي في تطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعالة.
- أدوات السياسة النقدية الحديثة وأثرها على الإستقرار الداخلي والخارجي.
- العوامل المؤثرة على فعالية قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2001.

2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

3. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي، 2016.

5. بنك الجزائر، التقرير السنوي2010، التطور الاقتصادي والنقدي، 2011.

6. حسين عوض الله زينب والفولي أسامة محمد، اساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

7. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص26.

8. رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

9. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، عمان، دار ضياء للنشر والتوزيع، 2000.

10. زكرياء الدوري ويسرى السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوني العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

11. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

12. سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005.

13. السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

14. صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص145.

15. ضياء مجيد الموساوي، اقتصاديات النقود، الإسكندرية، مؤسسة شراب الجامعة، 2002.

16. ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.

17. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2003.

18. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2، الجزائر، 2014.

19. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.

20. عبد المنعم دافي، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

21. عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، النقود والصيرفة والنظرية النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

22. عمر عبد الحليم سليمان، استقلالية البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية، جامعة حلوان، مصر، 2003.

23. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

24. فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عبد الله الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

25. م. أج. دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1987.

26. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال –النظرية والمؤسسات النقدية– دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

27. محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون سنة نشر.

28. محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

29. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 2002.

30. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي– ليبيا، الطبعة الأولى، 2002.

31. محمد علي احمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

32. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

33. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، 1996.

34. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الخامسة، 1985.

35. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1985.

36. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1985.

37. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأكيد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، الأردن، 1994.

38. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.

المذكرات والأطروحات

1. ابتسام بوزيان، البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية، –دراسة حالة بنك الجزائر–، مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، سنة 2016–2017.

2. البحري عبد الله، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية –دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004–2005.

3. جعفري جهان، حريدي بشرى، أثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، سنة 2018–2019.

4. حسين رحيم، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي –دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر– أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001–2002.

5. خالفي سهام، قراق صفية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، السنة 2018–2019.

6. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تحصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014–2015.

7. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص ص237–238.

8. زويش أمينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر فترة (1990–2016)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، سنة 2017–2018.

9. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004–2005.

10. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، –دراسة قياسية تحليلية–، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، 2009–2010.

11. سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2009.

12. فوزية بلمحنوف، راضية بن رباعي، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، السنة 2014–2015.

13. فوزية بلمحنوف، راضية بن رباعي، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، سنة 2014–2015.

14. كريمة شلغوم، دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير المخاطر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة 2011–2012.

15. يمينة شبيرة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2015–2016.

المجلات والملتقيات

1. أوتمار أسينج، السياسة النقدية لنظام اليورو، مجلة التمويل والتنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، مجلد 36، العدد: 1 مارس 1999.

2. باتريك. ت. داونز، "إدارة الاحتياطات العملات الأجنبية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 1989.

3. خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون النقد والقرض العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، جامعة العراق، 2011.

4. خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، جامعة العراق، 2011.

5. الزركوتشي ومحسن خان، الأنظمة النقدية واستهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، مجلد 37، العدد: 3 سبتمبر 2000.

6. صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، العدد3.

7. فريد بن طالبي، السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد العدد3، 2008.

8. هاري سنوك، "مشكلات الإشراف المصرفي في أقل البلدان نموا"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 26، العدد 04، ديسمبر 1989.

9. يسرى مهدي السامرائي وزكريا الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.

المواقع الالكترونية

1. تحديات البنوك المركزية المستقبلية، مقال على الموقع :

http:www.aleqt.com/2011/03/19/article-516359.htm

2. بقبق ليلى أسمهان، صلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، على الموقع: https://manifest.univ-ouargla.dz/

الملاحـــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بومدوحة منال المولود(ة) بتاريخ: 1999-03-18 ب: عين الملح

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200985057 الصادرة بتاريخ: 2017-02-01 عن: عين الملح

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي بنكي خلال السنة الجامعية: 2021-2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي حالة الجزائر (2010-2020)

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/08

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: جلاب الله أميرة أنيسة المولود(ة) بتاريخ: 03 06 1998 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 207509126 الصادرة بتاريخ: 23 03 2022 عن: بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021-2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي حالة الجزائر (2000-2020)

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 08/06/2022

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الملـخص:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان وإظهار الاهمية التي تلعبها البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وتوصلنا في هاذا البحث الى ان البنوك المركزية في الجزائر لها دور في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ودعم مسيرة النمو في الاقتصاد من خلال إدارتها للسياسة النقدية التي هي جزء من السياسة الاقتصادية وذلك من خلال استخدام أدوات معينة لها تأثيرها المباشر على الاستقرار النقدي والاقتصادي بهدف التحكم في نمو السيولة المحلية وتنظيمها، كما توصلنا في هذه الدراسة ايضا الى اهمية استقلالية البنك المركزي في منح الحكومة له والسلطة في صياغة السياسات النقدية وإدارتها.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، استقلالية البنك المركزي، الاستقرار النقدي، السياسة النقدية.

Summary:

This study aims to clarify and show the importance that central banks play in achieving monetary and economic stability, and we have concluded in this research that the central banks in Algeria have a role in achieving monetary and economic stability and supporting the growth process in the economy through their management of monetary policy that is part of economic policy. And that is through the use of certain tools that have a direct impact on monetary and economic stability with the aim of controlling and regulating the growth of local liquidity. We also found in this study the importance of the independence of the Central Bank in granting the government the authority to formulate and manage monetary policies.

Keywords: The central bank, the independence of the central bank, monetary stability, monetary policy.